تصور مقترح لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب، والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في ضوء خبرات بعض الدول

إعداد

د/ خليفة بن حماد البلوي

أستاذ القيادة التربوية المشارك، قسم الإدارة والتخطيط التربوي

كلية التربية والآداب-جامعة تبوك

أ/ أسماء بنت حامد رشيد البلوي

ماجستير في التربية تخصص إدارة وتخطيط تربوي، كلية التربية والآداب،
جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية

تصور مقترح لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب، والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في ضوء خبرات بعض الدول

خليفة بن حماد البلوي[1]، أسماء بنت حامد رشيد البلوي [٢]

قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية والآداب، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية.

[1]البريد الالكتروني للباحث الرئيس: kalbalawi@ut.edu.sa

مُستخلَص:

هدفت الدراسة: إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب، والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، وذلك من خلال الكشف عن واقع التكامل التربوي ومعوقاته بناءً على الدراسة الميدانية وخبرات بعض الدول.

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون من قادة وأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية والآداب، والبالغ عددهم (١٩٤) والقيادات التربوية، ومشرفي ومشرفات الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، والبالغ عددهم (٥٦٥)، وبلغ حجم العينة المطلوب (٢٥٥.٢٩)، وقد تم تقريب العدد ليصبح (٢٥٦) كعينة الدراسة، وبنسبة (٣٣.٧%) من حجم مجتمع الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية. منهج الدراسة وأداتها: تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. هذا وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور (واقع التكامل التربوي) بدرجة تحقق متوسطة؛ بينما جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور (معوقات التكامل التربوي) بدرجة تحقق عالية. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور (واقع التكامل التربوي) تُعزى إلى متغير النوع. في حين هناك فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور (معوقات التكامل التربوي) تعزى إلى متغير النوع، لصالح الإناث. كذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمحوري (واقع التكامل التربوي ومعوقاته) تُعزى إلى مُتغيري: عدد سنوات الخبرة، وجهة العمل. كما قدمت الدراسة تصورَ مقترحٍ لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في ضوءٍ خبرات بعض الدول.

أبرز التوصيات: تبني كلية التربية والآداب، والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك التصور المقترح، وتهيئة السياسات والإجراءات لتطبيقه.

الكلمات المفتاحية: التكامل، التكامل التربوي، التصور المقترح.

A Suggested Proposal for Activating the Educational Integration between the College of Education and Arts and the General Administration of Education in Tabuk in the Light of Some Countries' Experiences

Khalifa bin Hammad Al-Balawi[1], Asma bint Hamid Rashid Al-Balawi[2]

Department of Administration and Educational Planning, College of Arts and Education, University of Tabuk, KSA.

[1]**Corresponding author E-mail:** kalbalawi@ut.edu.sa

ABSTRACT

The study aimed to uncover the status-quo and obstacles in terms of educational integration between the College of Education & Arts and the General Administration of Education in Tabuk City in order to present a suggested proposal to activate the integration between them based on the field study and the experience of some countries. The study population included leaders and faculty members in the College of Education & Arts totaling (194), educational leaders, male supervisors and female supervisors of the General Administration of Education in Tabuk City totaling (565). The required research sample was (255,29), and the number has been rounded to be (256) indicating (33.7%) of the size of the study population via the stratified random sampling method. A descriptive survey approach was used, and a questionnaire was utilized as a tool for data collection. The study revealed several results, the most important of which are: the responses of the study sample individuals about the dimensions (the status-quo of educational integration) came with a moderate degree; the responses of the study sample individuals concerning the dimensions (obstacles to educational integration) with a high degree of verification. The study also found that there were no statistically significant differences ($\alpha \leq 0.05$) between the mean scores of the responses of the study sample about the dimensions (the status-quo of the educational integration) due to the gender variable, and there were statistically significanct differences ($\alpha \leq 0.05$) between the means of the responses of the study sample concerning the dimension (obstacles to educational integration) due to the gender variable, in favor of females; there were no statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) level between the means of the responses of the sample members around two dimensions: the status-quo and obstacles to educational integration which are attributed to the variable of the number of years of experience and the nature of work. The study presented a suggested proposal for activating educational integration between the College of Art and Education and the General Administration of Education in Tabuk based on the experiences of some countries. The College of Education & Arts and the General Administration of Education in Tabuk ought to adopt the suggested proposal and develop policies and procedures of implementation.

Keywords: Integration, Educational Integration, Suggested Paradigm.

المقدمة:

يُعدّ قطاع التعليم من القطاعات الحيوية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع المحيط، حيث يسهم التعليم بجميع مراحله في دفع عجلة التنمية وتطوير رأس المال البشري، وتحقيق متطلبات سوق العمل وحاجاته. ولمواكبة التوجهات العالمية، وتحقيق الميزة التنافسية في قطاع التعليم، يستوجب الأمر توحيد الخطط والسياسات في كافة مراحل التعليم، وتنسيق الجهود ضمن سياق متكامل بما يضمن تحقيق الأهداف، ويؤثر تأثيرًا إيجابيًا على سوق العمل وإنتاجية الفرد.

حيث إن النظام التعليمي المتكامل، يتميز بقدرته على التوظيف الأمثل لطاقاته والاستفادة من إمكاناته البشرية والمادية من أجل تحقيق رؤيته بتميز، ويتم ذلك من خلال التحسين المستمر للعمليات القيادية، والفنية، والإشرافية، والإنسانية، بأقل جهد وتكلفة ووقت، مع التطوير الدائم لمخرجاته، من أجل تحقيق رضا وتوقعات المجتمع، ولا يقف هذا النظام عند ذلك فعليه تبني مجموعة من المفاهيم التي تسهم في ضمان استدامة تميزه وتكامله (الريس، ٢٠١٦: ٤٣).

وهذا يعني أن التكامل والترابط بين مراحل العملية التعليمية التربوية من بداية السلم التعليمي في التعليم العام إلى نهايته في التعليم الجامعي؛ مطلب مهم، ومعيار ضروري للحكم على مدى كفاءة النظام التعليمي وجودة مخرجاته (العنزي، ٢٠١٦: ٢٨٨).

وتعد الفكرة التكاملية محط أنظار الباحثين والدارسين واهتمام القائمين على العملية التعليمية في شتى المراحل التعليمية، وذلك استجابة لدعوات التربويين وخبراء التعليم بهدف تصحيح المسار التعليمي على مستوى الطريقة والمنهج معًا (عطية، ٢٠١٧: ٥).

كما أن التوجه نحو التكامل التربوي لتحقيق جودة التعليم وتحسين مخرجاته يعد تحقيقًا لرؤية القيادة في المملكة العربية السعودية، ومدخلًا مهمًا للإصلاح التربوي المنشود، وخروجًا من أُحادية العمل، وتوحيدًا للجهود التي يبذلها القائمون على قطاع التعليم بشقيه: العام والجامعي (الغامدي، ٢٠١٦: ١١٨).

إن التكامل التربوي يسهم في توحيد الرؤى واستراتيجيات التعليم وخططه وسياساته، وبالتالي تكامل أهدافه، ومن ثَمّ سيكون هناك تبادل في الخبرات والكوادر المتميزة، كما ستتيح عملية التكامل الاستفادة من البحوث العلمية التي تسهم بدورها الفعال في تحسين طرق التعليم وتطويرها في المملكة العربية السعودية (الحبيب، ٢٠١٥).

ويؤدي التكامل بين التعليم الجامعي والتعليم العام إلى تجويد مخرجات التعليم الجامعي والعام بحيث تكتمل دائرة المخرج النهائية. هذا وتتعدد أشكال أو مجالات التكامل منها: تعزيز التكامل في تأهيل المعلمين وتدريبهم، والاستفادة من الخبرات الأكاديمية والإدارية، بالإضافة إلى تيسير إعداد المناهج وتطويرها، والاستفادة من مراكز الخبرات والبحوث الجامعية (الزاحم، ٢٠١٥).

كما تجدر الإشارة إلى أنّ عملية التواصل والتكامل التربوي بين التعليم الجامعي والتعليم العام تصبح سهلة وميسرة متى ما اتفق صانعو القرار على أن مهمة تطوير التعليم العام

وتجويده هي مسؤولية مشتركة بين الطرفين، وأن ذلك يتطلب إقامة نوع من التنسيق والتعاون المستمر بينهما (العنزي، ٢٠١٦: ٢٨٩).

ويأتي قرار ضم وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي في وزارة واحدة تحت مسمى (وزارة التعليم) استمرارًا لدعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان – حفظه الله- لقطاع التعليم. وتقديرًا منه- أيده الله- لدوره الكبير كأساس للتنمية البشرية والمادية، إذ يسهم هذا القرار في تنفيذ سياسات تعليمية موحدة لجميع مراحل التعليم تحت إشراف جهة واحدة. هذا علاوة على بناء خطط استراتيجية موحدة للتعليم وفق عمل مؤسسي يسهم- بإذن الله- في تحقيق خطط التنمية للدولة، وتبادل الخبرات المؤهلة، والقدرات والكوادر المبدعة بين مراحل التعليم ومستوياته المختلفة، وزيادة فاعلية البحث العلمي لتحقيق عملية التكامل التربوي (العنزي، ٢٠١٦: ٢٨٨).

استنادًا إلى ما سبق تأتي هذه الدراسة في محاولةٍ للكشف عن واقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب بجامعة تبوك والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، ومن ثم تقديم الآليات المقترحة لتفعيل واقع التكامل التربوي بينهما.

مشكلة الدراسة:

تعد كليات التربية بطبيعة الدور الذي تقدمه للمجتمع ومهامها بمنزلة بيت الخبرة والأساس في تطوير التعليم العام في ظل التطورات والتحديات التي تواجه أنظمة التعليم، ونظرًا لكون مخرجات كلية التربية هي مدخلات التعليم العام؛ فهي تقوم بإعداد المعلم وتدريبه قبل الخدمة، وكذلك مخرجات المرحلة الثانوية هي مدخلات كلية التربية، وهو ما يستوجب الحرص على تجويد هذه المخرجات، فالعلاقة بين كليات التربية والتعليم العام علاقة وثيقة تستوجب مزيدًا من الترابط والتكامل بين مهامها، وتوحيد سياساتها، والتبادل بالخبرات والمعرفة، ولكن اتساع الفجوة بينهما يشكل أكبر تحدٍّ يواجهه النظام التعليمي، نظرًا لغياب وجود استراتيجية مشتركة بينهما مما يجعل كلًا منهم يعمل بشكل منفرد.

من هنا اهتمت المملكة العربية السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠ اهتمامًا بالغًا بالعنصر البشري، مع اعتبار التعليم المصدر الرئيس والمكون لرأس المال البشري، الذي يمثل عاملًا محركًا للتنمية الاقتصادية، فركزت الرؤية على أهمية تأهيل وتدريب الكادر التعليمي من المعلمين والإداريين والقيادات التربوية وجميع العاملين بما يضمن الكفاءة والجودة للمنظومة التعليمية، ويؤكد ذلك التكامل في التعليم لتعميق الرؤية الشمولية التكاملية بين مراحل وأنماط التعليم وترابطها، حيث يعمل على التعرف على احتياجاته، وإمداده بالأفكار والمعارف الجديدة والمتطورة، وذلك لاستثمار القوى البشرية فيها، وتشجيع المبدعين منهم، حيث ينبغي ألا تقف على عنصر واحد من عناصر العملية التعليمية، بل لا بد من أن تشمل جميع جوانبها (الصائغ، ٢٠١٤: ٣٤).

وقد أدركت حكومة المملكة العربية السعودية الرشيدة أهمية العلاقة المتبادلة بين كل من شقي التعليم العام والجامعي، وضرورة التنسيق فيما بينهما ودمجهما تحت وزارة واحدة، ولا سيما أن معظم الدول الأوروبية والأسيوية والمتقدمة في مجال التعليم لديها وزارة واحدة

للتعليم؛ فجاء القرار الحكيم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز القاضي بدمج وزارتي التعليم العام والعالي تحت وزارة واحدة تسمى "وزارة التعليم" لسد الفجوة بين المرحلتين، وتضييق حلقة ضعف التواصل بين وزارتين كبيرتين معنيتين بالتعليم في المملكة العربية السعودية والتنسيق بينهما؛ من أجل تحقيق هدف واحد ينشده الوطن، وهو إيجاد سواعد وطنية شابة متحصنة بالمعارف والعلوم، ومتمكنة في القدرات والمهارات المختلفة التي تحتاجها متطلبات التنمية في الوطن (الزهراني، ٢٠١٦).

ولقد أكدت العديد من الدراسات على ضرورة التكامل التربوي بين التعليم الجامعي والتعليم العام؛ حيث أشارت دراسة أبو الخليل (٢٠١٠) إلى ضرورة تضمين نتائج البحوث التربوية التي تجريها كلية التربية في عمليات التخطيط التربوي؛ حتى يمكن أن تكون مشكلاته وقضاياه مبنية على أسس علمية سليمة، وذلك من خلال التنسيق والتكامل بين كليات التربية وأجهزة تخطيط التعليم.

كما أظهرت نتائج دراسة الغنامي (٢٠١٦) أن إعداد الطالب المعلم في التعليم الجامعي، وتطوير المعلم بعد مزاولة المهنة في التعليم العام يسيران بخطوات جيدة، ولكن تواجههما الكثير من العقبات التي تدل على غياب التكامل بين التعليم العام والتعليم الجامعي، ومن أمثلة ذلك: غياب الخطط والاستراتيجيات المشتركة، وغياب الاتصال المستمر الفاعل. وقد يكون فصل الوزارتين إلى عهد قريب أثر في ذلك. لكن بناءً على الأمر الملكي بتوحيد القطاعين تحت مظلة وزارية واحدة فإن كثيرًا من الآمال والطموحات سوف تتحقق ـ بإذن الله ـ وقد تكون البداية هي إطلاق بوابة عين لتدريب جميع الفئات من معلم وطالب وعضو هيئة تدريس. ومازال التطلع مستمرًا لوضع قاعدة بيانات شاملة في كلا القطاعين يتم تحديثها باستمرار، مع توفير لجنة عليا للتنسيق والتكامل ودراسة المستجدات.

كذلك استعرضت دراسة سالم (٢٠١٥) طبيعة العلاقة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي، وأهداف هذه العلاقة، ومبرراتها ومجالاتها، ومن ثم تقديم رؤية مقترحة في محاولة لدعم هذه العلاقة وتحقيق التكامل.

أيضًا ذكر الغامدي (٢٠١٦) في دراسته أن مشكلة التكامل التربوي بين التعليم الجامعي والتعليم العام ليست حديثة المنشأ؛ حيث يشار إلى ضعف وجود تعاون وتكامل فاعل بين أجهزة التعليم العام ومؤسسات التعليم الجامعي في أن كليهما مشغول بذاته، فمدارس التعليم العام تُعِد طلابها حسب رؤيتها، وتدفع بهم بأعداد كبيرة لمؤسسات التعليم الجامعي، والتي من ناحيتها مشغولة بكيفية قبولهم وإعدادهم وفق رؤيتها الخاصة، وربما أدى عدم الربط بين رؤيتهما إلى تبادل اللوم، وقد قدمت الدراسة عدة توصيات للتكامل التربوي في مجال الجودة الشاملة.

في السياق نفسه أظهرت نتائج دراسة العنزي (٢٠١٦) أن هناك معوقات تحول دون تحقيق التكامل بين التعليم الجامعي والتعليم العام، والتي من شأنها إضعاف الأهداف التي وضعها المسئولون وراء عملية ضم الوزارتين في وزارة واحدة.

وذكرت دراسة الريس (٢٠١٦) أن هناك فجوة بين التعليم الجامعي والتعليم العام، وكذلك بين الجهات المعنية بإدارة النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية وتقويمه، وأيضًا هناك تباين في الرؤية، رغم أن الجميع يهدف إلى تجويد النظام التعليمي، ورفع مستوى الكفاءة

والفاعلية لمخرجاته، وإقامة مؤتمر التكامل التربوي بين التعليم العام والجامعي يؤكد ذلك. وأنه من خلال البحوث والاستفادة من الخبرات الرائدة يمكن التغلب على هذه الفجوة وتجاوز العقبات التي تحد من تحقيق هذا التكامل، وقد قدمت الدراسة أحد الحلول لتحقيق التكامل التربوي وذلك عن طريق الاعتماد الأكاديمي كجسر للتكامل بين التعليم الجامعي والتعليم العام، وذلك ببناء تصور مقترح.

فيما أظهرت النتائج في دراسة عطية (٢٠١٧) أن هناك فجوة بين التعليم الجامعي والعام على مستوى المناهج التعليمية وعلى مستوى عناصر العملية التعليمية من طلاب ومعلمين وبيئة تعليمية، وفي مجال البحث العلمي والخدمات المجتمعية، وقد قدمت الدراسة تصورا مقترحا لتفعيل التكامل التربوي بين التعليم العام والجامعي، وقدمت مقترحات تطويرية لمرحلة ما بعد التكامل.

كذلك أكدت نتائج دراسة القرشي وكركشان (٢٠١٨) أن هناك تأثيرًا إيجابيًّا لاندماج وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي تحت مسمى (وزارة التعليم) في تطوير مخرجات التعليم العام، وتطوير المناهج الدراسية، وتنمية العاملين وتطويرهم في مجال التعليم، وتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العام ومتطلبات التعليم الجامعي.

وقد لاحظ الباحثان - وجود فجوة بين كلية التربية والآداب وبين التعليم العام، ولتأكيد ذلك قام الباحثان بإجراء مقابلة أولية مع مدير عام التعليم بمنطقة تبوك، والمساعد للشؤون التعليمية "بنات" ومشرف ومشرفة التخطيط والتطوير، ومديرة إدارة الإشراف التربوي "بنات"، للتعرف على واقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، وتحديد المعوقات التي تحول دون التكامل التربوي بينهما، من خلال السؤال: ما واقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك وما معوقات هذا التكامل، وقد أكدت استجاباتهم أن التكامل التربوي بينهما ضعيف ولا يرتقي للمستوى المطلوب، وأن هناك ضعفًا في الترابط الواقعي بين الخطط والبرامج التي تقدمها كلية التربية والآداب بجامعة تبوك مع الخطط الجديدة في مدارس التعليم العام. أما من خلال التطوير المهني أثناء الخدمة تبين أن هناك ضعفًا في التنسيق بين الجهتين في عقد البرامج والدورات التدريبية، كما أن قلة اللقاءات والندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش تعيق عملية التكامل بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.

ونظرًا لأهمية التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك وضرورة سد الفجوة بينهما، وفي ضوء ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب بجامعة تبوك والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، ومن ثم بناء تصور مقترح لتفعيل التكامل بين هذين القطاعين في ضوء خبرات بعض الدول. من هنا تتمثل مشكلة الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيس:

ما التصور المقترح لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في ضوء خبرات بعض الدول؟ ويتفرع من السؤال الرئيس، الأسئلة الآتية:

١. ما الإطار المفاهيمي للتكامل التربوي وخبرات بعض الدول فيه؟ وذلك من خلال عرض

الإطار النظري للدراسة.

٢. ما واقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك؟

٣. ما معوقات التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك؟

٤. ما مقترحات تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لواقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تعزى إلى متغيرات: (النوع، وسنوات الخبرة، وجهة العمل)؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في ضوء خبرات بعض الدول، من خلال الكشف عن واقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، بالإضافة للكشف عن المعوقات التي تحد من التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، ثم الخروج بمجموعة من المقترحات التي تسهم في تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، من وجهة نظر قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

يؤمل أن تسهم في إثراء الأدبيات في مجال التكامل التربوي بين كليات التربية وإدارات التعليم في المملكة العربية السعودية، خاصة مع قلة الدراسات ـ على حد علم الباحثان ـ التي تتناول التكامل التربوي بشكل خاص. كذلك تأتي أهميتها من خلال تحقيقها لأهداف رؤية المملكة (رؤية ٢٠٣٠) وتتماشى جنبا إلى جنب مع توجهاتها.

الأهمية التطبيقية:

- يؤمل أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تحقيق ضرورة الحوار والتواصل بين أصحاب القرار من القيادات التربوية لكليات التربية وإدارات التعليم العام لتحقيق التعاون والتكامل التربوي بين قطاعي التعليم الجامعي والتعليم العام.
- تزويد القائمين على التعليم في بلادنا بواقع ومعوقات دور التكامل التربوي بين مؤسسات التعليم الجامعي والتعليم العام؛ وذلك بهدف ملاءمة خطط التنمية، ومواجهة التحديات المعاصرة.

- يطمح الباحثان في أن تكون هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة التربوية من حيث كونها تخدم موضوع (التكامل التربوي) الذي له أهمية بالغة في الوقت الحاضر والمستقبل بالنسبة لمتخذي القرار من القيادات التربوية في مؤسسات التعليم العام والتعليم الجامعي.
- فتح المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات في مجال التكامل التربوي، واعتبار هذه الدراسة أحد المراجع التي يمكن الرجوع إليها.

حدود الدراسة: التزمت الدراسة الحالية بالحدود الآتية:

- الحد الموضوعي: تمثلت هذه الدراسة في الكشف عن واقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك ومعوقاته ومقترحات تفعيله.
- الحد المكاني: طبقت هذه الدراسة على كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، والتي بمجملها تتبع وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية.
- الحد البشري: أُجريت الدراسة على عينة من القيادات وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية والآداب وقيادات ومشرفي ومشرفات الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.
- الحد الزماني: طبقت هذه الدراسة في جانبها الميداني خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (١٤٤٠-١٤٤١هـ).

مصطلحات الدراسة:

التكامل التربوي: اتفاقية ملزمة نابعة من طبيعة مجالات العمل بين كليات التربية والتعليم العام ترتكز على إعطاء أدوارٍ وفرصٍ حقيقية متبادلة بين الطرفين من أجل تحسين جودة التعليم وبناء مجتمعات تعلم فعالة ومبدعة (سالم، ٢٠١٥).

كما يُقصد به: الجهود الموحدة بين الجهات المعنية في إدارة النظام التعليمي وتقويمه واعتماده في المملكة العربية السعودية، الهادفة لتجويد النظام التعليمي، وتحقيق الكفاءة والفاعلية في مخرجاته (الريس، ٢٠١٦: ٤٥).

وعرّفته الدراسة تعريفًا إجرائيًا: بأنه عملية تربوية قائمة على التبادل، وتوحيد الجهود والخطط والسياسات بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام التعليمي وتحسين المخرجات في كلتا الجهتين.

الدراسات السابقة:

١. دراسة Wegner, et al. (2015): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن عوامل نجاح التعاون بين الجامعة والمدرسة وتحليل كيفية ارتباط نجاح التعاون بين المدارس والجامعات من خلال المشاريع المشتركة بإصلاح التعليم في ألمانيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي الذي يعبر عن الظاهرة الاجتماعية تعبيرًا كميًا وكيفيًا، وتكونت عينة الدراسة من العاملين في (٨) مدارس وجامعات في ألمانيا، وتم استخدام استبانة مكونة من (٢٦) بندًا لجمع البيانات، بما في ذلك الأسئلة المفتوحة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم المشاريع المشتركة بين المدارس

والجامعات، تمت إدارتها من قبل الجامعات، مما أدى إلى استنتاج مفاده أن المشاركة من جانب المدارس لا تزال صغيرة للغاية، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالجوانب التربوية. وضرورة التبادل التربوي بين المعلمين في المدرسة والمعلمين في الجامعة لنجاح التعاون. وأن الجامعات والمدارس غير قادرة على تمويل المشاريع المشتركة من تلقاء نفسها. كما انعكست الدعوة إلى تحسين الظروف المالية.

٢. دراسة الحسيني (٢٠١٦): هدفت هذه الدراسة إلى رفع مستوى الجودة في برامج التعليم الجامعي من خلال التعرف على إسهام مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلاب الجامعيون الدارسون في درجة البكالوريوس وما يعادلها في إيجاد التكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وما يواجه الأكاديميين والطلبة من معوقات تحول دون تحقيق ذلك التكامل، وسبل التغلب على هذه الصعوبات وتذليلها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات والبيانات وتفسيرها، وتكونت عينة الدراسة من (٣١٦) طالبًا وأستاذًا جامعيًا منتمين إلى عشر جامعات وكليات جامعية بسلطنة عمان. واستخدمت الدراسة ثلاث أدوات لجمع البيانات: المقابلة، والاستبانة، وتحليل تقارير مشاريع التخرج التي كتبها الطلبة، وأكدت نتائج الدراسة أن مشاريع التخرج يمكن أن تسهم بشكل فعال في تكامل مخرجات التعليم الجامعي مع سوق العمل، وتعريف الطالب بوظيفته المستقبلية عندما ترتبط تلك المشاريع بسوق العمل وتتاح الفرصة للطالب الجامعي للتفاعل في أثناء عمل المشروع مع البيئة الحقيقية لوظيفته المستقبلية.

٣. دراسة العسيري (٢٠١٦): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم تطوير القيادة التربوية بالتعليم العام، والكشف على واقع التخطيط بين كليات التربية والتعليم العام، ورصد بعض التجارب الدولية البارزة في التخطيط لتكامل برامج تطوير القيادة التربوية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وفق الأسلوب الوثائقي من خلال تحليل محتوى التقارير والإحصاءات الرئيسية والرسمية التي تناولت واقع التخطيط بين كليات التربية والتعليم العام، بالإضافة إلى المقابلة المقننة. وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى ضعف واقع التخطيط للتكامل في كليات التربية في سياسة الجامعات الداخلية اتجاه بناء برامج الدبلوم العالي للقيادات المدرسية ضمن تصنيف مستويات البرامج التعليمية، البرامج الإثرائية، الأساليب التدريبية الحديثة "التدريب عن بعد"، مركز المعلومات المتكامل والذي يمكن استثماره في مراحل الاستقطاب وإدارة الأداء. في حين هناك اتفاق عام حول إمكان قيام تخطيط متكامل بين كليات التربية والتعليم العام.

٤. دراسة الغنامي (٢٠١٦): هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على ما إذا كان هناك تكامل بين ما يتلقاه المعلم في دراسته الجامعية وبين ما يمارسه في مهنته بعد التخرج، ومعرفة احتياجات الطالب الجامعي أثناء فترة الإعداد المهني في المرحلة الجامعية، ومعرفة العقبات التي من الممكن أن تواجه المعلم في مهنته، بالإضافة إلى معرفة دور المؤسسات التعليمية في تطوير المعلم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي القائم على التحليل مستعينًا بالتقارير والإحصاءات الرئيسية والرسمية التي تناولت درجة التكامل التربوي بين التعليم العام والجامعي، وإلقاء الضوء على نقاط الضعف في إعداد المعلمين في مؤسسات التعليم الجامعي، وعلى نقاط الضعف في تطوير المعلم لدى مؤسسات التعليم العام. ولأغراض جمع البيانات تم استخدام استبانة مكونة من أربعة محاور، وتم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (٤٠) معلمة بواقع (٢٠) معلمة من حديثات التخرج و(٢٠) معلمة من ذوات الخبرة التعليمية.

وأظهرت النتائج أن هناك جهود للجامعة مع الطالبات في أثناء فترة التدريب، ووجود بعض العقبات في التعليم التي تحتاج إلى إعادة النظر إليها من المسئولين، كذلك بعض القصور لدى مؤسسات التعليم العام والجامعي.

٥. دراسة عطية (٢٠١٧): هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لآليات التكامل بين التعليم الجامعي والتعليم العام، وتقديم مقترحات تطويرية لمرحلة ما بعد التكامل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف المشكلة وتفسيرها، والتعرف على أبعادها والسعي نحو إيجاد حلول لها، وتكونت عينة الدراسة من (٨٦) عضو هيئة تدريس بالجامعات السعودية و(١١٣) معلمًا من معلمي التعليم العام من مناطق تعليمية مختلفة، واعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وقد أُعد لذلك استمارة تضمنت أربعة محاور، وهي: التكامل على مستوى الطالب، والتكامل على مستوى المعلم، والتكامل على مستوى الخدمات المجتمعية، والتكامل على مستوى المناهج الدراسية. وخلصت نتائج الدراسة إلى تقديم تصور لآليات التكامل بين التعليم العام والتعليم الجامعي في خمسة محاور، هي: ١) الطالب من خلال تعديل سياسات قبول طلاب التعليم العام بالجامعات، وإقامة معسكرات طلابية ورحلات مشتركة لطلاب القطاعين. ٢) المعلم من خلال إقامة برنامج تأهيل تربوي بالجامعات للمعلمين بالتعليم العام، وتكوين فرق عمل مشتركة من ذوي الخبرة لمواجهة المشكلات التعليمية. ٣) المناهج الدراسية من خلال نشر ثقافة التكاملية في مناهج التعليم، وتطوير مناهج التعليم العام لتصبح متطلبات سابقة لمقررات الجامعة. ٤) البحث العلمي من خلال إنشاء قرية بحثية تضم باحثين من منسوبي القطاعين، وتكوين مجموعات بحثية مشتركة، وتيسير إجراءات دراسة الماجستير والدكتوراه للمعلمين. ٥) الخدمات المجتمعية من خلال تشكيل قوافل تعليمية من طلاب القطاعين لخدمة المجتمع، وتكليف طلاب كلية التربية لعمل فصول تقوية لطلاب المدارس.

٦. دراسة Kilic & Tunc (2017): هدفت الدراسة إلى الكشف عن المكاسب المهنية لمعلمي الرياضيات قبل الخدمة من التعاون بين الجامعة والمدرسة. حيث أتيحت لهم الفرصة لمراقبة الممارسات التعليمية لأعضاء هيئة التدريس في قسم الرياضيات في الفصل السادس، والتفاعل مع الطلاب بطريقة فردية. من خلال أسلوب النمذجة والممارسة. وتم استخدام منهج البحث النوعي من خلال دراسة الحالة، لمدة (٢٠) أسبوعًا حاول أعضاء هيئة التدريس بقسم الرياضيات أن يكونوا نموذجًا أمام الطلاب من حيث إعداد وتنفيذ المهام الرياضية لطلاب الصف السادس وتنفيذها في بيئة المدرسة. وتم جمع البيانات من خلال المقابلات والملاحظات الميدانية ومقاطع الفيديو للأنشطة الصفية وانعكاسات المجموعة والأفكار المكتوبة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المعلمين قد تحسنت مهاراتهم وممارساتهم المهنية، كذلك أثبت برنامج التدريب قبل الخدمة لمعلمي الرياضيات فاعليته وناقش الكثير من تلك القضايا في دوراتها (طرق التدريس، وتطوير المواد، وما إلى ذلك) فقد أتيحت لهم الفرصة للممارسة معهم كجزء من برنامج التعاون بين الجامعة والمدرسة، فلقد قدروا قيمة العمل عن كثب مع الطلاب لأنهم خلال التجارب الميدانية لم تتح لهم الفرصة للتعلم عن التفكير الرياضي للطلاب. كما توصلت الدراسة إلى ضرورة توفير بيئات التعلم المناسبة لبرامج إعداد المعلمين قبل الخدمة لتنمية مثل هذه المهارات المهنية. علاوة على ذلك، ينبغي مراجعة برامج تعليم المعلمين لزيادة

فعالية الخبرات الميدانية وممارسات التدريس، بحيث يجب أن تؤدي هذه البرامج أدوارًا أكثر نشاطًا في المدارس.

٧. دراسة القرشي وكركشان (٢٠١٨): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التأثير المتوقع من قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي ومدى فعاليته على مخرجات القطاع التعليمي، والكشف عن أهداف هذا الاندماج، ووضع مقترحات لجعل هذا الاندماج أكثر فعالية. ونظرًا لطبيعة الدراسة تم استخدام المنهج الاستطلاعي التحليلي للتعرف على التأثير المتوقع من اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي. واقتصرت هذه الدراسة في مجتمعها وعينتها على جامعة الملك عبد العزيز، وإدارة الشؤون المدرسية التابعة لإدارة التربية والتعليم بجدة، والتي تشمل: (إدارة خدمات الطلاب، وإدارة التخطيط المدرسي، وإدارة الصحة المدرسية، وإدارة شؤون المعلمين والمعلمات، وإدارة التجهيزات المدرسية). ولأغراض جمع البيانات تم تصميم استبانة مكونة من (٢٥) فقرة موزعة على أربعة محاور، هي: أسباب اندماج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، وأهداف الاندماج والتأثير المتوقع من الاندماج على المناهج الدراسية، والتأثير المتوقع على تنمية وتطوير العاملين بهما. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لاندماج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي على مخرجات التعليم العام، كما سيعمل هذا الاندماج على تطوير هذه المخرجات، وتطوير المناهج الدراسية، وتنمية وتطوير العاملين بهما.

٨. دراسة Cain (2019): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية ارتباط المدارس حاليًا بالجامعات واستكشاف المدى الذي قد تؤدي به هذه الروابط إلى أن تصبح المدارس أكثر استنارة بالبحث. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات مجموعة من الدراسات (خمسة مشاريع بحثية نوعية) التي تتناول العوائق التي تحول دون ممارسة المعلومات المبنية على الأدلة في المدارس، والتي يوصي الكثير منها بالربط بين المدرسة والجامعة كوسيلة لإزالة هذه العوائق في إنجلترا، والتي تم تنفيذها بواسطة مركز البحوث للمدارس والكليات وتعليم المعلمين في جامعة إيدج هيل بين عامي (٢٠١٣-٢٠١٨م)، ويتضمن التحليل إعادة استخدام البيانات التي تم إنشاؤها من مشاريع البحث للإجابة عن سؤال البحث الجديد. وأظهرت نتائج الدراسة أن الروابط بين المدارس والجامعات تتشكل حول الأنشطة، بما في ذلك شهادات الدراسات العليا، والمشاريع البحثية والتقييمات، ومشاريع أبحاث المعلمين، ومؤتمرات وندوات نشر البحوث، وتعليم المعلمين المبدئي، والتطوير المهني المستمر المستنير بالبحث (CPD)، وتقديم العطاءات للحصول على التمويل، على الرغم من أن هذه الأنشطة من الناحية السطحية قد تبدو أنها تتيح ممارسة أكثر وأفضل مستنيرة بالأدلة في المدارس، كما تعتمد الروابط بين المدارس والجامعات على أنشطة آخذة في الانخفاض وتلك قصيرة الأجل، والتي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على حماس عدد قليل من الأشخاص. كما قدمت الدراسة اقتراحات لتحسين الروابط بين المدارس والجامعات، وذلك لتمكين البحوث من تحسين الممارسة العملية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها تتمحور حول التكامل والتعاون بين التعليم العالي والتعليم العام، سواء كان بين الجامعات والمداس، أو بين كليات التربية وإدارات التعليم، ولذلك تنوعت الأهداف التي تسعى إليها كل دراسة.

واختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات فيما يتعلق بمجتمع العينة، حيث تناولت هذه الدراسة كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم العام بمنطقة تبوك.

واستفاد الباحثان من الدراسات السابقة الآتي:

- الاهتداء إلى بعض المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث.

- صياغة منهجية الدراسة.

- الإسهام في بناء بعض أركان الإطار النظري.

- تحديد الأساليب الإحصائية التي تلائم معالجة بيانات الدراسة الحالية ومعلوماتها.

- تحديد الحجم المناسب لعينة الدراسة بعد الاطلاع على حجم العينات المعتمدة في هذه الدراسة، مما سهل التوصل إلى استنتاجات وتوصيات مهمة في دراستنا.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات:

- تعد هذه الدراسة الوحيدة - على حد علم الباحثان - التي درست التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم، حيث إن الدراسات السابقة تناولت التكامل بين التعليم العام والتعليم الجامعي بشكل عام.

- قدمت هذه الدراسة رؤية حول واقع ومعوقات التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، ومن ثم بناء تصور مقترح لتفعيل التكامل التربوي بين هذين القطاعين..

أولا: الإطار النظري:

١. تعريف التكامل التربوي:

يُقصد بالتكامل التربوي أنه: درجة المشاركة بين مؤسسات التعليم الجامعي والتعليم العام بدرجة تساعد الطالب المعلم على تكامل الدور (الغنامي، ٢٠١٦).

كما يُعرّف بأنه: "العمل على توحيد الجهود بين مؤسسات التعليم الجامعي والعام لتحقيق الأهداف والغايات، مما يؤدي إلى تحسين وجودة مخرجات التعليم" (العنزي، ٢٠١٦: ٢٩٢).

ويُعرّف أيضًا بأنه: "مجموعة من السياسات والإجراءات التي تطبقها كليات التربية والتعليم العام بهدف تحقيق التعاون فيما بينهما سواء في التخطيط التعليمي، والتغلب على المشكلات التعليمة والتربوية في الميدان، بصورة علمية من خلال البحوث العلمية التي تجريها كليات التربية، كذلك من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد الموجودة في كل منهما" (أبو الخليل، ٢٠١٠: ١٧).

٢. أهداف التكامل التربوي:

يعود الاهتمام بتفعيل التكامل التربوي بين التعليم الجامعي والتعليم العام إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- القضاء على الفجوة بين التعليم الجامعي والتعليم العام من خلال التكامل في التأهيل والتدريب واستثمار الكفاءات والطاقات (القرشي وكركشان، ٢٠١٨: ٥).
- ضمان كفاءة وجودة خريجي المراحل التعليمية المختلفة من بداية السلم التعليمي إلى نهايته وما يتطلبه ذلك من توافق على تحديد المعارف والمهارات المطلوبة من الخريجين في كل مرحلة في اعتبارها قائمة بذاتها (سالم، ٢٠١٥: ٣٠٢).
- تقليل حجم الفجوة بين مخرجات التعليم العام ومتطلبات التعليم الجامعي كونها تنتمي إلى جهة إدارية واحدة، مما سيجعل هناك انسجامًا في الخطط وتقوية الروابط بينهما، وهو ما يضمن سرعة وسلامة الوصول إلى الهدف (الجابر، ٢٠١٥).
- تبادل الخبرات بمختلف أنواعها والاستفادة المتبادلة من الإمكانات المتاحة (القرشي وكركشان، ٢٠١٨: ٥).
- تطوير نظام العمل بالمدارس من خلال الاعتماد على بعض آليات تطوير الأداء التربوي مثل: "التخطيط العلمي، والنقد الذاتي، والعمل بروح الفريق... وغيرها".
- التكامل في التخطيط الاستراتيجي بين منظومة التعليم الجامعي والتعليم قبل الجامعي والتنسيق الزمني في التنفيذ والإصرار على التطوير المستمر بينهما، ودعم القدرة التنافسية لمنظومة التعليم ككل (سالم، ٢٠١٥ :٣٠٣).
- ضمان التكامل والتناغم والتآزر بين منظومة التعليم قبل الجامعي والجامعي في ظل معايير من الجودة تحقق متطلبات سوق العمل، وتنمية بشرية حقيقية في المجتمع (Sim, 2011: 19-20).
- رفع الجودة والارتقاء بالمستوى النوعي للتعليم عن طريق تطوير معايير اختيار المعلم وتأهيله وتنمية كفاياته التعليمية، وتحفيزه (ساك وآخرون، ٢٠١٦ :٣٢).
- إحداث نقله نوعية في تطوير منظومة التعليم العام للانتقال إلى ثقافة التفكير الناقد والإبداعي، بحيث تركز على المتعلم لتنمية ميوله وطاقاته الإنسانية، وإعداده لمواصلة التعلم، ودخوله سوق العمل (سالم، ٢٠١٥ :٣٠٣).
- هيكلة البرامج الأكاديمية والمسارات التعليمية وتطويرها في كليات التربية، لتواكب مقومات الإتاحة والجودة والقدرة على إحداث التغيير والتطوير المطلوب في المجتمع (سالم، ٢٠١٥: ٣٠٣).

بناءً على ما سبق، فإن التكامل التربوي يهدف إلى تكوين رؤية مشتركة بين التعليم الجامعي والتعليم العام والانسجام بين الجهتين، مما يساعد على توفير الموارد وتحقيق الأهداف المشتركة من خلال جودة المخرجات مع خفض النفقات بالإضافة إلى ربط البرامج والمقررات بالواقع التعليمي، بحيث تمكن المرشحين لمزاولة مهنة التعليم من المهارات والمعارف مما يساعد الطلاب على التعلم.

٣.طبيعة العلاقة بين كليات التربية والتعليم العام:

من خلال الإطلاع على أهم الأدبيات التربوية التي تناولت طبيعة العلاقة بين كليات التربية والتعليم العام، فإنه يمكن تلخيص هذه العلاقة على النحو الآتي:

- إن طبيعة العمل الذي تقوم به كلية التربية والأدوار المتنوعة لما تقوم به من إسهامات عديدة تعد حجر الأساس في تطوير منظومة التعليم بكافة مستوياته، فهي المسئولة عن إعداد المعلمين وتدريبهم قبل الخدمة، فالمعلم الذي يعد إحدى ركائز العملية التعليمية يكون من مخرجات كلية التربية، وهو يعمل على إعداد الطالب وتطويره في التعليم العام، الذي يعد من مدخلات كلية التربية، فضلًا على ما تقوم به الكلية من دراسات وبحوث تربوية لتطوير العملية التعليمية، وحل قضاياها والمساهمة في وضع برامج علمية لرفع مستوى الأداء، وتحديث المناهج بما يتناسب مع خطط التعليم العام، واقتراح أساليب وطرق تدريس حديثة للتدريس وأساليب التقويم وتقنيات التعليم المعاصرة (الروابي، ٢٠١٧).
- إن أي تطوير لابد من أن يراعي دور هذه الكليات كبيوت خبرة متخصصة في التعليم العام، وما تمتلكه من أدوار وظيفية تؤهلها للقيام بمهام متعددة في التعليم العام، لذلك، فإن أي إطار تطويري لكليات التربية مطالب بأن يسعى إلى إيجاد علاقة تكاملية مع التعليم العام، تحدد أدوار هذه الكليات ومهامها في جميع مستويات التعليم العام، وتكون هذه العلاقة مبنية على أطر نظامية تتجاوز دور كليات التربية الحالي في إعداد المعلمين، وإجراء أعضاء هيئة التدريس بحوثهم دون تنسيق مبني على مشكلات الميدان التربوي فضلًا على دورات تجرى في بعض الكليات للمديرين والمشرفين التربويين (الروابي، ٢٠١٧).
- تقدم كليات التربية للتعليم العام معلمًا على درجه عالية من الكفاءة، وأيضًا مبادرات للتنمية المهنية للمعلمين في المدارس. بالإضافة إلى تقديم نتائج البحوث التربوية للاستفادة منها في تطوير العمل المدرسي. في المقابل تتيح المدارس للباحثين فرصة التعرف على الواقع الفعلي للمدارس لدراسته بوصفه مجالًا خصبًا لدراسة الواقع في إطار التعاون مع المعلمين والإداريين لتوضيح احتياجاتهم ومتطلبات التطوير (عمارة، ٢٠١١: ٢٣٧).
- تتميز العلاقة بين كليات التربية والتعليم العام من خلال فرصة الاستفادة من أحدث ما توصل إليه البحث التربوي في مجال التدريس والتعلم في المدارس؛ عن طريق تواجد الباحثين المنظم من كليات التربية داخل المدارس ومحاولتهم المستمرة تطبيق ما توصلت إليه بحوثهم في مجالات التطوير والتحديث التعليمي (سالم، ٢٠١٥: ٣١٢).

مما سبق يمكن استنتاج أن هناك علاقة منطقية بين المؤسستين، حيث إن مدخلات كليات التربية هي نتاجات المرحلة الثانوية، وكلما كان مستوى هذه المدخلات مناسبًا، أسهم ذلك في تحقيق أهداف كليات التربية وزيادة الجودة، ومخرجات التعليم الجامعي (المعلمين) الذين يتم إعدادهم في كليات التربية، فهم الذين سيقع على عاتقهم مسؤولية تعليم الطلاب في مراحل التعليم العام، ومن خلال هذه العلاقة فإن إصلاح أي من النظامين يتوجب إصلاح النظام الآخر.

٤. مبررات تفعيل التكامل التربوي:

إن لتفعيل التكامل التربوي بين التعليم الجامعي والتعليم العام عدد من المبررات تدعوا إليه وكان من أهمها:

- يتوجب إصلاح نظام التعليم أولوية ملحة في المملكة العربية السعودية؛ نظرًا لارتفاع عدد الخريجين الذين لا يمكنهم الالتحاق بسوق العمل لعدة عوامل من أبرزها عدم توفر الكفايات الأساسية المطلوبة لسوق العمل (الثويني، ٢٠١٧: ٥٥).
- تتطلب طبيعة العلاقة بين التعليم الجامعي والتعليم العام إلى ضرورة التعاون بينهما لتحقيق مزيد من الفوائد التعليمية والعلمية والاجتماعية، فالتعليم الجامعي بما فيه من كليات التربية التي تقدم إمكانات بحثية وعلمية قادرة على إحداث نقلة نوعية في نمط التعليم العام، وتوجيهه لخدمة قضايا الإنسان والمجتمع، كما أن واقع التعليم العام يعد مصدرًا رافدًا للتعليم الجامعي ومجالًا خصبًا لتطبيق الأفكار والنظريات (العنزي، ٢٠١٦: ٢٨٩).
- مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم الذي يتضمن أربعة برامج؛ هي تطوير المعلمين والمناهج كذلك البيئة التربوية، والنشاطات، وجميع هذه البرامج تقع في صميم مهام كليات التربية ووظائفها. ويحظى هذا المشروع بأولوية قصوى؛ حيث رصد له نحو٩ بليون ريال من الميزانية العامة للدولة في العام "١٤٣٠هـ" (الثويني، ٢٠١٧: ٥٥-٥٦).
- يعد قرار دمج وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة تحت مسمى وزارة التعليم حافزًا لسد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي والتعليم العام، إذ يؤدي ذلك إلى إلغاء العزلة التي كان يعيشها كلا الطرفين (العنزي، ٢٠١٦: ٢٨٨).
- تعد المملكة العربية السعودية من أعلى دول العالم إنفاقًا على التعليم، حيث تصرف ما يمثل ربع ميزانية الدولة؛ فقد بلغ حجم الإنفاق الحكومي المتوقع على التعليم في ميزانية (٢٠٢٠) ما قيمته (١٩٣ مليار ريال) وهو ما يمثل (١٩%) من إجمالي المصروفات الحكومية وعلى اعتبار أن العائد على التعليم هو المقياس الحقيقي لكفاءة هذا الإنفاق من عدمه، لذا لابد من تحقيق التكامل بين العائد من الإنفاق سواء من التعليم العام أو التعليم الجامعي وخاصة بعد قرار الدمج بين التعليم الجامعي والتعليم العام، والذي كان قرارًا استراتيجيًا وفق كل المقاييس، وبداية لتصحيح مسار التعليم وبنائه بطريقة منهجية، ولذلك تدعو الحاجة إلى تمكين النظام التعليمي للتكامل في صنع السياسات، وإتاحة المرونة والاندماج الحقيقي والتكامل بين التعليم الجامعي والتعليم العام ، فذلك يسهم في تحديد مسارات ترشيد الإنفاق، إضافة إلى تركيز الجهود على مؤشرات كفاءة الإنفاق التي تحقق أفضل عوائد من التعليم كمورد استثماري لا استهلاكي (آل الشيخ، ٢٠٢٠).
- دمج اللجنة العليا لسياسة التعليم والتعليم العالي في مجلس واحد باسم المجلس الأعلى للتعليم (الثويني، ٢٠١٧: ٥٥-٥٦).
- تم حديثًا إنشاء هيئة عامة لتقويم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تهدف إلى بناء نظام للتقويم وضمان جودة التعليم العام وفق المعايير والمؤشرات الأساسية (الثويني، ٢٠١٧: ٥٥-٥٦).

٥. أبرز ملامح التكامل التربوي بين التعليم الجامعي والتعليم العام:

للتكامل التربوي عدة ملامح ظهرت في السنوات الأخيرة وكان من أبرز هذه الملامح:

١. في عام (١٤٣٠هـ) صدر الأمر السامي الكريم بتعزيز الدور التكاملي لكلتا الوزارتين (التعليم العالي، والتعليم) ولزم هذا الأمر ضرورة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع الاحتياج الفعلي من التخصصات في التعليم العام، والدعوة إلى التنسيق والتبادل بين الوزارتين بشكل دوري ومستمر بما يحقق استمرار الموافقة بين الاحتياج الكمي والنوعي في التعليم العام من المعلمين والمعلمات، بما يحقق التكامل والعمل المشترك الذي يتطلبه كلا القطاعين (إبراهيم والحمَار، ٢٠١٨: ٨٦).

٢. تم توقيع مذكرة تفاهم في (١٤ محرم ١٤٣٢هـ) بين صاحب السمو الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم ومعالي الدكتور خالد بن محمد العنقري وزير التعليم العالي لمواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع الاحتياجات الفعلية من التخصصات في التعليم العام (النوفل، ٢٠١٠).

٣. نظمت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ورشة العمل الأولى التي أعدتها في شهر (١٤٣٣/١٠هـ) اللجنة الدائمة لتعزيز الشراكة بين الوزارتين، وذلك بعنوان: (المواءمة ما بين مخرجات وبرامج التعليم العالي ومتطلبات واحتياجات التعليم العام) والتي تناقش ضرورة تكامل الجهود بين الجهتين، بحضور معالي نائب وزير التربية والتعليم لشئون البنين ومعالي نائب وزير التعليم لشئون البنات (وزارة التعليم، ٢٠١٢).

٤. أُقيمت ورشة عمل في (٦/١٠/ ١٤٣٥هـ) للجنة تعزيز الشراكة بين الوزارتين، وتمثل الاجتماع الرابع لعمداء كليات التربية بعنوان: (نحو شراكة استراتيجية بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم)، وقد تم خلالها مناقشة عدد من المحاور للشراكة بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية ومجالات التنسيق بينهما، وهدف اللقاء إلى رفع مستوى مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع الاحتياج الفعلي من التخصصات في التعليم العام، وكذلك تعزيز مواءمة مخرجات التعليم العام مع متطلبات التعليم الجامعي (إبراهيم والحمَار، ٢٠١٨: ٨٦).

٥. على مستوى الكليات، فقد نظمت كلية التربية في بيشة لقاءً تربويًّا برعاية عميد الكلية وبحضور مدير التربية والتعليم في بيشة لتأسيس شراكة فاعلة بين كلية التربية وإدارة تعليم بيشة (إبراهيم والحمَار، ٢٠١٨: ٨٦).

٦. كما كان لقرار دمج وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في العام (١٤٣٦هـ) أثر عظيم في تقريب وجهات النظر، وفرصة للحوار بين الجهات المقدمة للاستشارات والخبرات والتابعة سابقا لوزارة التعليم العالي متمثلة في كليات التربية أو الجامعات، وإدارات التعليم والمدارس التابعة سابقًا لوزارة التربية والتعليم، بما يساعد على فاعلية التعليم قبل الجامعي (الجابر، ٢٠١٥).

٧. قد تم تشكيل مجلس عمداء وعميدات الكليات التربوية بالجامعات السعودية، ويضم في عضويته جميع عمداء وعميدات الكليات التربوية في المملكة العربية السعودية التي تقدم

برنامجًا تربويًا كاملًا (ويقصد بالبرنامج، هو الذي لا يقل الإعداد التربوي فيه عن ٣٠ وحدة تدريسية) ويهدف هذا المجلس إلى دعم الكليات التربوية في تطوير برامج إعداد المعلم، وتلبية احتياجات وزارة التربية والتعليم والتنسيق والتكامل والتواصل المستمر بين الكليات التربوية بالجامعات السعودية لإعداد المعلم، وتوحيد الأهداف والغايات وتبادل الآراء والخبرات بما يُسهم في تجويد إعداد المعلم، كما تم تشكيل لجنة استشارية يتم اختيارها من قبل عمداء وعميدات الكليات التربوية بحيث تراعى في تشكيلها الكليات التربوية القديمة (تاريخيًا) والجامعات الناشئة، وكذلك الكليات التربوية الرجالية والنسائية، وتهدف اللجنة الاستشارية لمتابعة التوصيات والأعمال الموكلة لمجلس عمداء وعميدات الكليات التربوية والعمل مع الجهات ذات العلاقة على تنفيذها وإبلاغ مجلس العمداء بذلك (جامعة القصيم، ٢٠١٣).

٨. وعند النظر إلى تشكيل مجلس عمداء وعميدات كليات التربية بالجامعات السعودية وتشكيل اللجنة الاستشارية أن هاتين اللجنتين خاليتان تمامًا من أعضاء يمثلون التعليم قبل الجامعي، مما يعطي لأي قرارات وتوصيات تتخذها هذه اللجان نوع من القصور؛ حيث تفتقد لآراء أصحاب الاختصاص أو المستهدفين (إبراهيم والحمَار، ٢٠١٨: ٨٧).

٩. أطلق وزير التعليم حمد بن محمد آل الشيخ البرنامج التدريبي الصيفي للمعلمين والمعلمات بجامعة الملك سعود بالتزامن مع إطلاق البرامج التدريبية الصيفية في مناطق ومحافظات المملكة، في الوقت نفسه الذي أنهت فيه لجان التدريب الصيفي استعداداتها لاستقبال المعلمين في (٢٢) كلية من كليات التربية، في عدد من جامعات المملكة، منها: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك فيصل، وجامعة الملك خالد، وجامعة القصيم، وطيبة، والطائف، والجوف، والباحة، وتبوك، ونجران، والحدود الشمالية، وعدد من الجامعات الأخرى.

وتحرص كليات إعداد المعلم في مختلف جامعات المملكة العربية السعودية، على بذل مزيد من الجهود لدعم توجهات الوزارة في تحسين مخرجات التعليم وتجويد نواتج التعلم، وتوفير بيئة مهنية داعمة لاستثمار الأوقات، وتهيئة شاغلي الوظائف التعليمية للتميز، وذلك من خلال الخبرات الأكاديمية التي تحتضنها، حيث نتج عنها تصميم أكثر من (١٠٦) حقائب تدريبية، شارك في إعدادها مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، والذي بلغ عدد المدربين فيها أكثر من (١٤٠) مدربًا بمشاركة أكثر (١٢ ألف) معلم (وزارة التعليم، ٢٠١٩).

١٠. مبادرة جامعة الملك خالد ممثلة في كلية التربية بالتعاون مع المركز الوطني للتطوير المهني التعليمي، بتقديم برامج تدريبية خلال الفترة (١٤٤١/١١/٤هـ) إلى (١٤٤١/١١/٢٩هـ)، وتهدف هذه البرامج والدورات إلى مواكبة المستجدات في العملية التعليمية والتربوية من خلال توفير بيئة محفزة وداعمة لإكساب المتدربين المعارف والمهارات التي تلبي احتياجاتهم التدريبية، وتمكّنهم من الارتقاء بجودة العملية التعليمية (جامعة الملك خالد، ٢٠٢٠).

بعض الخبرات الدولية في مجال التكامل المعرفي:

أ- خبرات دولية في مجال إعداد المعلمين قبل الخدمة وفي أثنائها:

١- جامعة سيدني/كلية التربية (أستراليا): (الذبياني، ٢٠١٤: ١٤٠-١٤١)

تسهم كلية التربية بجامعة سيدني في مساندة المدارس وتدريب المعلمين على إعداد البحوث والدراسات التربوية مع النظرة المستمرة في تقديم مدخلات تربوية تركز على التجديد والتحسين لمهارات المعلمين، أي أنها تسعى لتقدم نموذج تربوي متميز من خلال:

أ) المساهمة في تجديد المعايير للمعلم الجديد.

ب) تطوير برامج التدريب وربطها بالمعلم والصف وما يترك من أثر في الطالب.

ج) تحسين برامج إعداد المعلمين في الكلية بصفة مستمرة.

د) يتم دعم برامج إعداد المعلمين في الكلية (١٦%) من الحكومة المركزية و(٧٤%) من الحكومة المحلية.

٢- جامعة لاترب/ كلية التربية (أستراليا): (الذبياني، ٢٠١٤: ١٤١)

أ) تركز الكلية على جانبي التدريب والبحث العلمي.

ب) تقوم بتدريب مديري المدارس والمعلمين بما يتواكب مع التسارع المتطور في العالم، ومن بينها مهارات التدريب على استخدام التقنية بصورة علمية مع التركيز على جوانب التفكير والإبداع وتجاوز النظرة المحلية، حتى يكون الطالب في المدرسة قادرًا على المنافسة العالمية.

ج) تركز الجامعة على استخدام تقنية المعلومات والتواصل مع المعلمين والطلاب كأفراد ومجموعات ومع أولياء الأمور.

د) تقدم الجامعة برامج تأهيلية للمعلمين والمهنيين من منطلق النظرة العامة في أستراليا (التعلم مدى الحياة) وأبرز هذه البرامج:

- تأهيل معلم فصل للمرحلة الابتدائية، ويركز على الإعداد التربوي والعلمي.
- إعداد معلم المرحلة الثانوية إعدادًا متخصصًا في مادتين بجانب الإعداد التربوي.
- تقديم برامج الدبلوم التربوي للمتقدمين من تخصصات علمية، ويمثل الدبلوم (٢٠) ساعة في الأسبوع لمدة سنة، إضافة إلى (٤٥) ساعة تربية بدنية بمعدل (٣٠) ساعة في الأسبوع.

مكونات البرنامج: تتضمن مدخلات أساسية وأخرى اختيارية:

- موضوعات تربوية ونظريات التعلم، لماذا التعلم؟
- مدخلات في استراتيجيات التعلم وطرق التدريس والمنهج.
- الجانب التطبيقي الأدائي في المدرسة المتمركز على المهارات للمتعلم.

- تقوم الكلية بمتابعة الخريجين مع جهات العمل وتطالب الجهات بتقديم تقارير إنجاز.

٣- الأكاديمية الافتراضية لتنمية المهنية للمعلمين عن بعد في أمريكا:

توجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكاديميات افتراضية للمعلمين مثل أكاديمية المعلمين المبتدئين، حيث قامت على أساس التعاون بين كلية جامعة كولومبيا للمعلمين ومركز البحث والتجديد التربوي ومركز (UFT) للمعلمين، وتقدم تعليمًا إلكترونيًا لدعم المعلمين، كما تقدم دورات تدريبية للتعلم الإلكتروني مدى الحياة في أكثر من (٣٠٠) مقرر وتمنح شهادات في التعليم العالي، والتخطيط عبر الإنترنت في التعليم والتعلم والتكنولوجيا، كما توجد أكاديميات مهنية تتبع المدارس العليا، وتهدف هذه المدارس إلى توفير التعليم عن بعد لطلاب المناطق البعيدة والنائية (بغدادي، ٢٠١٢: ١٦٣-١٦٤).

٤- مركز دراسة التطور المهني والسياسات التعليمية بجامعة بنسلفانيا/ أمريكا:

يشير موقع الجامعة ببنسلفانيا (Pennsylvania State University) إلى أن الأهداف الرئيسية لهذا المركز كبيت خبرة للمعلومات التشريعية؛ تتلخص في تحديد السياسات من خلال الوثائق المرتبطة لهذه المعلومات والاندماج في البحوث المتعلقة بتحليل السياسات العامة المرتبطة بهذا المجال، وتعد كلية التربية بجامعة ولاية بنسلفانيا حاضنة للعديد من المراكز والمعاهد المتخصصة، وتشارك هذه المراكز والمعاهد الأجندة البحثية لكلية التربية للمساهمة في البحوث المرتبطة بالتربية، من هذه المراكز مركز التطوير المهني للموظفين، وتشمل مهام هذا المركز توفير المصادر التربوية للأعضاء والطلاب والخدمات التعليمية، ويقوم المركز بمهامه من خلال نظم مصممة لمعرفة الحاجات الرئيسية للتطوير المهني والوظيفي للتربويين، ويتعاون هذا المركز مع وحدات أكاديمية أخرى في الجامعة بهدف توفير فرص التطوير المهني للذين لديهم رغبة في ممارسة التدريس، حيث يقوم المركز بتوفير التدريب للمدرسين، وتوفير مصادر تعليمية على المواقع الإلكترونية وبرامج متعلقة بالخدمة، ومن خلال هذه البرامج يحصل المشاركون على شهادات معترف بها من ممارسة التدريب. كما يوفر المركز العديد من الخدمات، أهمها ما يأتي: (الغامدي، ٢٠١٢: ٤٠-٤٣)

- توفير برامج تنتهي بشهادات معتمده في التدريس والإدارة المدرسية والتربية الاجتماعية.
- توفير برامج دعم للمدرسين الجدد في مهنة التعليم.
- تطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس والإرشاد المهني لتطوير الأداء.

٥- جامعة ونثروب/ كلية التربية (الولايات المتحدة الأمريكية):

أ- برامج إعداد المعلمين الجدد والمرشحين للتدريس:

تتعاون جامعة ونثروب مع المدارس في تطوير التدريب الميداني لطلاب كليات التربية خلال فصل دراسي كامل؛ حيث يقوم الطلاب المتدربون بتطبيق التدريس في الفصول الدراسية في المدارس، ويتم هذا التعاون مع المعلمين المؤهلين ومع أعضاء التدريس في الكلية، للإشراف على الطلاب المتدربين، وتزويدهم بأساليب وطرق التدريس وبالمهارات السلوكية والمعرفية، وتزويدهم

بالملاحظات من خلال نماذج وإرشادات ووسائل تقويم تضمن أن يحقق المتدربون المهارات والخبرات المراد تحقيقها.

ب- برامج التنمية المهنية:

يتعاون أعضاء هيئة التدريس في جامعة ونثروب مع هيئة التدريس والإشراف في إدارات التعليم في تقديم ورش تركز على تطوير مهنة التعليم، من خلال تقديم المهارات والمعارف المهمة في التخصص، وتقديم طرق التدريس المختلفة، وكذلك نظريات واستراتيجيات التعلم الحديثة؛ التي تساعد في زيادة تحصيل الطلاب، وتطبيق التقنية الحديثة في التعليم، وتقديم دورات تدريبية عبر الإنترنت (Johnson & Rakestraw, 2013: 111-120).

٦- خبرة اليابان:

يدرب المعلمون في الجامعات أو الكليات المتوسطة بصوره رئيسية؛ حيث يجب عليهم الحصول على شهادة تمنح من مجالس التعليم الإقليمية بعد إتمام الدراسة، وتقسم الشهادة إلى ثلاث درجات بناء على مدة البرنامج والنقاط التي يحصل عليها الطالب، وينال الشهادة المتقدمة كل من حصل على الماجستير في التعليم، كما يجب على المعلمين المبتدئين الانضمام إلى برنامج تدريبي ومدته عام للصفوف الدراسية، وأحد مراكز التعليم وتحت إشراف مختصين، كما توجد في اليابان جامعات وطنية متخصصة في تدريب المعلمين، وألحقت بها مدارس نموذجية لدعم تدريب المعلمين الجدد (الدخيل، ٢٠١٥: ١٣٥-١٣٦).

٧- مشروع التطوير المهني المشترك بين الجامعة والمدرسة لتطوير مدرسي العلوم في تايوان:

في السنوات الأخيرة قامت تايوان بإصلاحات جذرية في التعليم كان من أهمها تطوير مواد العلوم: (الفيزياء، والكيمياء، والأحياء، وعلم الأرض)، حيث تم الآتي:

أولًا: ربط مواضيع ما يدرس بالمرحلة الابتدائية في مواد العلوم بما يدرس بالمرحلة المتوسطة.

ثانيًا: ربط مواضيع مواد العلوم بالخبرات الحياتية للطلاب. ولمسايرة هذا التوجه الجديد في

أسلوب تعليم مواد العلوم تغيرت نظرة وزارة التعليم في تايوان وتوقعاتها لدور المعلم، مع تحوله من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الحديث؛ حيث تطالب أن يشارك المعلم في بناء وتصميم المواد التعليمية وأساليب التقويم، وأن يطبق مبدأ التعلم النشط في التدريس، والمعلم مطالب كذلك بتطبيق ما يستجد من تقنيات حديثة في التدريس.

ولمساعدة المعلمين على القيام بدورهم في إصلاح التعليم فقد تمت إقامة مشروع تطوير مناهج التعليم بين الجامعة ووزارة التعليم لمده سنتين، وفي هذا المشروع يتعاون معلمو المواد العلمية مع الخبراء من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في ربط مواد العلوم التي تدرس في مرحلتي الابتدائي والمتوسط، وكذلك ربط مواد العلوم بخبرات الطلاب الحياتية. ولإنجاح هذا المشروع كان الحرص على أن يكون المشاركون متنوعين، ويمثلون جميع المستويات؛ حيث تم إشراك خبراء في تخصص العلوم من أربع جامعات وخبراء متخصصين في التدريس، ومدرسين

متميزين في مرحلتي الابتدائي والمتوسط يمثلون جميع مواد العلوم. لقد هدف هذا المشروع إلى تطوير مهارات ومعارف عدد كبير من معلمي العلوم في كيفية تصميم وبناء المواد التعليمية، وتطبيق التقنيات التعليمية الحديثة في مجال تخصصهم، ويقوم هذا المشروع على أساس أن التدريب يجب أن يكون بمشاركة الجميع حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه (Fwu & Huai, 2012: 473-464).

٨- مركز تدريب القيادات التربوية في كلية التربية جامعة الملك سعود:

يهدف مركز تدريب القيادات التربوية في كلية التربية في جامعة الملك سعود إلى تقديم الخدمات التدريبية للقيادات التربوية في مختلف المجالات، بناءً على الاحتياجات التدريبية النظرية والعملية للمؤسسات التعليمية في مراحل التعليم المختلفة؛ بحيث يتم تأهيلهم وفق متطلبات الجودة، كما يهدف إلى تنمية مهارات القيادة التربوية بما يتفق مع مطالب التنمية المهنية الإدارية والاقتصادية في المجتمع الحديث.

مجالات المركز وأنشطته:

يقدم المركز عددًا من الدورات التدريبية على شكل ورش تدريبية، وذلك في المجالات الآتية:

- البرنامج الدولي (القيادة في التربية) بالاتفاق مع معهد التربية الوطني بجامعة نانيانج في سنغافورة.
- دورة التخطيط التربوي المتخصصة.
- دوره المشرفين التربويين.
- دوره مشرفي المناهج.
- دوره مديري المدارس.

إنجازات المركز:

حسب تقرير كلية التربية في جامعة الملك سعود السنوي لعام (١٤٣٣هـ) فإن إنجازات المركز تمثلت في الآتي: (الثويني، ٢٠١٧: ٤٧-٤٩):

- الاستمرار في تقديم دورة مشرفي المناهج التربوية لمنسوبي وزارة التعليم بواقع ٢٥ متدربًا لكل فصل دراسي.
- الاستمرار في تقديم دورات للمشرفين التربويين ومديري المدارس، مع العلم بأنه قد تم تطوير محتوياتها وطرق تقديمها، بالتعاون مع وزارة التعليم في عام (١٤٣٣هـ).
- تقديم دورة إضافية لمشرفي التدريب، من خلال التنسيق والتعاون مع وزاره التعليم.
- قام المركز بإعداد دورة (إدارة الأزمات في المؤسسات التعليمية) وذلك بالتعاون مع كلية الملك فهد الأمنية، وهي دورة تقام لمديري مدارس التعليم الحكومي والأهلي.
- تقديم دورات تدريبية قصيرة لمدة أسبوع أو أسبوعين عن القياس والتقويم ولغة الإشارة، لقطاعات الصحة ومنسوبي وزارة التعليم.

ب- خبرات دولية في مجال الشراكة:

١- الشراكة النموذجية بين الجامعة والتعليم العام (تجربة سنغافورة) :

يُعزى نجاح التعليم في سنغافورة إلى ثلاثة عوامل هي: تبني سياسات تعليمية حديثة، والتركيز على جودة أداء المعلمين في المدارس، وبذل جميع الجهود الرامية إلى رفع مستوى التعليم لدى الطلاب، وتعد الشراكة بين المعهد الوطني للتربية التابع لجامعة نانيانج التقنية ووزارة التعليم والمدارس المحرك الأساس لنجاح العملية التعليمية برمتها، ويعد المعهد الوطني للتربية في سنغافورة الجهة المعنية بإعداد المعلمين قبل الخدمة في سنغافورة، وقد قام كل قطاع من هذه القطاعات الثلاثة بالدور المنوط به بفاعلية كبيرة لتحقيق مخرجات تعليمية مرغوب فيها، وفقًا لتوجهات كليات التربية في كثير من البلدان المتقدمة في التركيز على التعليم وإتقان الأداء، فقد تبنى المعهد الوطني للتربية في سنغافورة النموذج التعليمي القائم على إتقان الأداء، من خلال ربط المواد التعليمية بالتطبيق الفعلي في الفصول الدراسية للمدارس. ويتم ذلك بالتعاون بين الكلية والوزارة والمدارس والمتمثل في تقديم التدريب الميداني لطلاب كليات التربية في المدارس. فالمدارس في سنغافورة تعد تربة خصبة لإجراء البحوث التطبيقية لطلاب وأعضاء هيئة التدريس في المعهد التربوي ويستفيد الطرفان من إجراء البحوث في تطوير أساليب التدريس، وتصميم المناهج وإعداد بيئة التعلم. ولوزارة التربية في سنغافورة دور مهم في تحديد أولويات البحث العلمي من خلال توجيه الكلية نحو سياسات المرحلة التعليمية واحتياجاتها (الثويني، ٢٠١٧: ١٥).

وحسب تقرير المعهد الوطني (NIE) في سنغافورة للعام (٢٠١٣م) فإن هؤلاء الشركاء الثلاثة يعملون على تبني شراكة استراتيجية قوية تعمل في مجال تطوير كفاءة المعلمين وفق إطار عام قائم على قيم ومصالح وأهداف مشتركة مع تحديد الأدوار لكل طرف، وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز التعاون في تطوير المعلم والتعلم والبحث العلمي، وتشدد التجربة السنغافورية في مجال الشراكة على أهميه الاحترام المتبادل، وتفهم وجهات النظر المختلفة في التجارب والمعارف مع تركيز كبير على ربط النظرية بالتطبيق، وتجسير الفجوة بين التعليم الجامعي والتعليم المدرسي؛ بحيث تربط ما تقدمه الجامعة من معارف ومهارات في استراتيجيات وأساليب التعليم بواقع الفصول الدراسية، وتتميز هذه الشراكة بأنها تحدد مسؤوليات كل طرف من البداية إلى النهاية؛ لتحقيق الاستمرارية وإنجاز الأهداف المنشودة، وتعمل الشراكة على تعزيز قيمة التعلم المستمر للمعلمين، من خلال تزويدهم بما يستجد من معارف ومهارات. إضافة إلى ربط البحث العلمي في الجامعة باحتياجات التعليم العام في سنغافورة وأولوياته (الثويني، ٢٠١٧: ١٧).

٢- الشراكة بين الجامعة وإدارات التعليم - الحوكمة المشتركة (Shared Governance):

تعمل الشراكة في الحوكمة المشتركة على إقامة شراكة مستمرة وحقيقية بين الجامعات وإدارات التعليم في المنطقة، من خلال تشكيل مجالس ولجان تضم ممثلين قياديين من الجامعة في إدارات التعليم؛ لاتخاذ القرارات الخاصة برؤى واستراتيجيات وأهداف التعليم، والتعرف على التحديات والمشكلات التي تواجه التعليم، والتوصل إلى الحلول والمقترحات المناسبة. وتتضح معايير نجاح الحوكمة المشتركة في سهولة تبادل المعلومات بين الطرفين،

والثقة العالية بين الشركاء وكمية القرارات المشتركة، وكون الأدوار في الشراكة واضحة، وواقعًا حقيقيًا يعكس حجم الشراكة (Miller, 2010).

وقد أسست جامعة ونثرب في الولايات المتحدة الأمريكية (Winthrop University) في مدينة وكلاند في ولاية كاليفورنيا نظامًا للحوكمة المشتركة مع المدارس؛ لتعزيز فاعلية الشراكة من خلال تطوير شبكة إدارية للتواصل تساعد على تنشيط مشاركة كل الشركاء، ومن ثم تم تشكيل فريق الشبكة الإداري الذي يتكون من أربعة أشخاص من الجامعة يمثلون كلية التربية، والعلوم، والفنون، والآداب، وتسعة ممثلين من إدارة المنطقة التعليمية في الولاية. ويعمل هذا الفريق على مراقبة أداء الشراكة وتحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين، وتنسيق عمليه التدريب الميداني لطلاب التربية؛ بحيث يحصل الطلاب على خبرات حقيقية من خلال العمل مع معلمين ذوي كفاءات عالية، ويقوم الفريق بتعزيز الشراكة في مجالات البحث العلمي بين الجامعة وإدارة التعليم؛ لتقديم دراسات بحثية تلبي احتياجات التعليم في المنطقة (Johnson & Rakestraw, 2013: 111-120).

ج- خبرات دولية في مجال البحوث التربوية (التعاونية):

١- خبرة هولندا للبحوث التعاونية بين الباحثين في الجامعات والمعلمين:

تتمثل التجربة الهولندية للبحوث التعاونية بين المعلمين والباحثين -من خلال مدارس التنمية المهنية الهولندية- وتركز على تصورات المشاركين فيما يتعلق بالوضع الفعلي (Actual) والمفضل أو المثالي (Preferred or Idea)؛ حيث يقدم الباحثون تصوراتهم حول الوضع المفضل للبحوث التعاونية الذي يهتم بالأهداف، وتنظيمات القيم، وتقنيات البحث المناسبة لإجراء مثل تلك البحوث. في حين يقدم المعلمون تصوراتهم حول الوضع الفعلي للبحوث التعاونية، والذي يهتم بالتحليل والتأمل النقدي لممارساتهم الخاصة أو المشتركة مع غيرهم من الزملاء والاستعانة بتلاميذهم كمصدر للمعلومات التي يمكن أن تمد المعلمين بمصدر قيم من البيانات للتأمل والتفكير الشخصي، والذي غالبًا ما يكون نقطه البدء بمشروع البحوث التعاونية.

وتتميز مدارس التنمية المهنية الهولندية بتوفير السياق الملائم لإجراء البحوث التعاونية بين المعلمين والباحثين، من حيث الثقة، والتكافؤ، والاحترام المتبادل بين المشاركين، وتحديد الاهتمامات الفردية للمشاركين وأهدافهم، والتي يمكن أن تصبح الأساس للأهداف العامة والاهتمامات المشتركة، بالإضافة إلى تنمية وعي المعلمين ومديري المدارس ومعتقداتهم حول البحوث القائمة على الممارسة في المدارس.

كما تتميز تلك المدارس أيضًا بتنوع الأدوار التي تؤديها الفئات المشتركة بها، في سياق البحث، يشارك البعض بفاعلية في إجراء البحوث (المعلمين والباحثين)، والبعض الآخر يدعم البحوث (مديرو المدارس)، وهناك المراقبون أو المستهلكون لنتائج البحوث (أولياء الأمور والطلاب) وصولًا إلى رؤية أكثر شمولية وتكاملًا لتحسين جودة التعليم (Marjan, et al, 2013: 8). ويمكن تفسير خبرة هولندا في البحوث التعاونية بين المعلمين والباحثين في ضوء تربية المعلم الأوروبي بشكل عام- كونها عضو الاتحاد الأوروبي- من خلال ثقافات السياق القائم على القيم (Value-Laden Cultures) (Context-based؛ حيث تحدد أدوار المعلم وتتداخل مع المؤثرات الحاكمة؛ فالحكومات لها تأثيرها القوي المرتبط بتوظيف المعلمين، وتحديد مكانتهم المهنية. وفعالية سياسات التعليم الوطني (Educational Advisory Committee, 2012: 12) .

ويمكن فهم اهتمام هولندا بتربية المعلم الباحث في ضوء منظومة مترابطة ومتكاملة لتربية المعلم لا تفصل مؤسسات الإعداد عن مؤسسات الممارسة والتطبيق والتدريب، ومن خلال استقراء ممارسات تربية المعلم الأوروبي باعتبارها ظاهرة محل/عالمية (Glocal) حيث التفاعلات على مستويات مختلفة لتطوير أنظمة تربية المعلم المترابطة. فإذا كانت مناهج تربية المعلم ومخرجاته (شخصية المعلم) يمكن أن تمثل الهوية الوطنية، فإن التغيرات التجديدية المحل/عالمية بوسعها معالجة التحديات العالمية، بتوظيف مفاهيم هجينة تجمع بين التدريب والتدريس والتعلم، ومن ثم يركز الخطاب الأوروبي على أدوار المعلمين والباحثين وقدراتهم ومؤهلاتهم بوصفهم وسطاء للمعرفة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، تعزيزًا للكفاءات الأساسية والتعلم مدى الحياة (European Commission, 2012: 62).

٢- خبرة الصين للبحوث التعاونية بين الباحثين في الجامعات والمعلمين: (Zhao, et al., 2011: 22)

اهتمت الصين على مدار العقود القليلة الماضية بالمعلمين بوصفهم باحثين، كمدخل لتطوير استقلاليتهم، حيث عزز هذا المدخل علاقة المعلمين بمؤسسات تربية المعلم – خاصة مؤسسات الإعداد - ومطوري المناهج. ومن مشروعات الصين في هذا المجال مشروع البحوث التعاونية بين الباحثين بالجامعة مع معلمي اللغة الإنجليزية في المدارس الثانوية، في محاولة لدعم استقلالية المعلم في السياق الصيني.

ويهدف المشروع إلى تدريب معلمي اللغة الإنجليزية بالمدارس الثانوية على كيفية إجراء بحوث الفعل- والتي تمثل إحدى أشكال مجتمعات المعلم لمشاركة المعلم الباحث في البحوث التعاونية - ومن خلال هذا المشروع تم تنظيم مجتمع للتعلم، يعمل الباحثون بالجامعة من خلاله مع المعلمين كشركاء على قدم المساواة في مناقشة أفكار المنهج وارتباطها بالممارسة، وذلك دعمًا للتدريس الابتكاري والتعلم المهني، وكذلك تقليل الفجوة بين النظرية والممارسة، بحيث يستطيع الباحثون في الجامعة ومعلمو المدارس معًا تعزيز التغيير التربوي.

ويمر المعلمون في أثناء تعلم إجراء بحوث الفعل-لاكتساب استقلاليتهم المهنية- بثلاث مراحل تطويرية، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإثارة الممتزجة بالغموض: المعلمون متحمسون تجاه بحوث الفعل في البداية، ولكن غير مدركين الالتزام المطلوب.

المرحلة الثانية: مواجهة الصعوبات بإصرار: التعامل مع الصعوبات بالأساليب البحثية حتى مع ضغوط الوقت لا يكون هناك بديل عن الإصرار.

المرحلة الثالثة: الإنجاز: اكتساب الخبرة والثقة مع فهم أعمق، والتطلع نحو تحقيقات وتساؤلات جديدة.

وفي أثناء تنفيذ المشروع تترجم المراحل التطويرية السابقة إلى الخطوات الإجرائية الآتية: (Zhao, et al., 2011: 22)

أ- عقد جلسات عامة للتدريب يشرف عليها الباحثون بالجامعة، تتضمن ما يلي:

- ورشه عمل تمهيدية: بحوث الفعل: ماذا ولماذا وكيف؟
- ورشه عمل البحث المصغر: التعرف على البحوث للمعلم بوصفه باحثًا لأول مرة.
- ورشه عمل جمع البيانات والتحليل الكمي.
- ورشه عمل جمع البيانات النوعية وتحليلها.
- ورشه عمل تحديد المشكلة البحثية الخاصة بالمعلم.
- ورشه عمل تحسين تصميم الاستبانات.
- ورشه عمل تخطيط مشروعات بحوث الفعل الخاصة بالمعلم وتصميمها.
- تقارير التقدم في البحث ومشاركة النتائج.
- التعلم من تقارير مشروعات بحوث الفعل المنشورة.
- مشاركة التقدم.
- مجموعة القراءة: الأدبيات المرتبطة بكل مشروع بحثي.
- ورشة عمل كتابة تقارير بحوث الفعل (تحليل الحالة).
- المشاركة وتحسين مسودة التقارير.
- تحضير العروض الخاصة بالتقارير.
- إعداد التقارير ونشرها.

ب- تصاحب جلسات التدريب زيارات ميدانية من قبل الباحثين بالجامعة للمدارس، وملاحظة حجرات دراسة المعلمين، وإجراء المناقشات معهم حول ممارستهم اليومية، فضلًا على التواصل المستمر معهم من خلال البريد الإلكتروني، والمكالمات التليفونية، والرسائل بهدف تقديم الدعم الانفعالي والفني لهم.

ج- عقد جلسة تدريبية للمعلمين حول كيفية إجراء بحوث الفعل، وتتضمن تحديد المشكلة والتأمل والاستقصاء ووضع خطط الأداء والتنفيذ وجمع البيانات والتحليل، والتقويم، وأخيرًا الكتابة والمشاركة (Yonglian, 2014: 23) .

ومن شأن مشروعات البحوث التعاونية بين المعلمين والباحثين في الصين، أن تجعل المعلمين يتجاوزون التدريس الروتيني ليصبحوا مشاركين فاعلين في الإصلاحات والتجديدات التربوية، وتغيير وجهات نظرهم حول الطلاب وطرق العمل مع غيرهم من الزملاء؛ فالمشاركة في تلك المشروعات حسنت من القدرات البحثية للمعلمين لدراسة مشكلات حجراتهم الدراسية؛ حيث ساعدتهم في الإجابة عن تساؤلاتهم البحثية، إضافة إلى استخدام الأساليب التي تعلموها لجمع البيانات وتحليلها؛ والأكثر أهمية من ذلك استخدام تلك البيانات لتوضيح أدائاتهم الصفية وتقويمها، وإدراك العلاقات الوثيقة بين أفكار المنهج وممارساتهم الصفية (Qiang & Hong, 2014: 222).

ويمكن تفسير خبرة الصين في إجراء مشروعات عدة للبحوث التعاونية بين المعلمين والباحثين في ضوء اهتمام علمائها ببحوث الفعل بصفة عامة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي؛ وذلك لما لهذا النوع من البحوث من عوائد إيجابية للربط بين النظرية والممارسة، وقد بدأ استخدام بحوث الفعل وتطبيقها بشكل واسع النطاق في الصين في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، من خلال الكتب والمقالات التي ركزت بشكل رئيسي على مداخل بحوث الفعل وأساليبها وإجراءاتها. ومن بين الكثيرين الذين اهتموا بهذه النوعية من البحوث؛ الباحثون بالجامعات في محاولة منهم لتعزيز التغيير التربوي بين الجامعات والمدارس، في المقابل أبدى المعلمون ترحيبًا كبيرًا بدعم باحثي الجامعات لهم، لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم لإجراء البحوث حول ممارساتهم اليومية حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات رشيدة حول حجراتهم الدراسية (Qiang & Hong, 2012: 37).

من ناحية أخرى، تفسر خبرة الصين في إجراء البحوث التعاونية بين المعلمين والباحثين في ضوء التحول التدريجي من المركزية في تنفيذ المناهج ونشر الأفكار عن طريق الخبراء ومدربي المعلم- ما يفتقد معه المعلمون الاستراتيجيات التنفيذية لتحويل الأفكار الابتكارية إلى واقع عملي بحجرات الدراسة- إلى اللامركزية مع التجديدات المنهجية في القرن الحادي عشر، والتحول من أسلوب التدريس القائم على المعرفة والموجه نحو الاختبار إلى الأسلوب المتمركز حول المتعلم والقائم على كفاءات المعلم والموجه نحو الجودة النوعية، التي تمكن المعلمين من تبني مبادراتهم الخاصة بهم لحل مشكلات حجرات الدراسة (Qiang & Hong, 2012: 39).

٣- الخبرة الأسترالية للبحوث التعاونية:

استشعارًا من كلية التربية جامعة سيدني بأهمية التنسيق والتكامل والتواصل المستمر بينها وبين المدارس المحيطة من خلال تطبيق صيغ البحوث المتمركزة على المدرسة؛ فقد طرحت الكلية مشروع الروابط المبتكرة: حيث يتمثل الهدف الرئيس للمشروع في تعاون أعضاء هيئة التدريس مع المعلمين في إجراء البحوث التطبيقية لتنفيذ برامج الإصلاح المدرسي وتطوير كفايات المعلمين، ومن ثم تحقيق جودة المخرجات التعليمية، وقد اشترك في المشروع أكثر من (٢٠) مدرسة بدعم من نقابة المعلمين وشبكه المدارس القومية حيث يتم إشراف أعضاء هيئة التدريس عن المعلمين بكل مدرسة في أثناء قيامهم بالبحوث الإجرائية داخل مدارسهم. بناءً على ذلك يقوم أعضاء هيئة التدريس بوضع خطة للتنمية المهنية بالاشتراك مع المعلمين بحيث يمارس أعضاء هيئة التدريس الدور القيادي في تطوير أساليب العمل والبحث والإمداد بالمادة العلمية وغيره (The Australian Research Institute in Education for Sustainability, 2012: 122).

٤- تأسيس مركز التميز البحثي لتعليم العلوم والرياضيات في كلية التربية بجامعة الملك سعود: (الثويني، ٢٠١٧: ٤٩-٥٢).

تم تأسيس مركز التميز البحثي لتعليم العلوم والرياضيات في غرة شهر رمضان من عام (١٤٢٨هـ) الموافق (٢٠٠٧/٩/١٣م) ويهدف إلى:

- تطوير لغة فكرية وعلمية مشتركة بين التربويين والمختصين في مجالي العلوم والرياضيات في مراحل التعليم العام والجامعي؛ للمساعدة في تكوين مجتمع معرفي متناغم متميز في مجاله.
- تكوين شركات خبرات نوعية بحثية عالمية؛ لتطوير تعليم العلوم والرياضيات وبناء خبرات بحثية محلية متميزة.
- إجراء بحوث ومشاريع وطنية لتشخيص واقع تعليم العلوم والرياضيات المملكة العربية السعودية وسبل تطويره.
- دعم البحوث المتخصصة والتأليف والترجمة ورسائل ومشاريع طلاب الدراسات العليا ذات العلاقة بتعليم العلوم والرياضيات.
- إعداد وتنفيذ برامج تدريبية؛ لتطوير قدرات معلمي العلوم والرياضيات وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وفق الاحتياجات والاتجاهات المعاصرة.
- عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل والمحاضرات العلمية بما يسهم في تطوير تعليم العلوم والرياضيات.
- تقديم خدمات واستشارات تربوية وبرامج تعليمية متنوعة، لمختلف الفئات المستفيدة من خلال بوابة إلكترونية تفاعلية.
- نشر الوعي المجتمعي بأهمية تطوير تعليم العلوم والرياضيات.

برامج المركز:

١- برنامج الإدارات التعليمية الصديقة: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الشراكة الفاعلة مع إدارات التعليم من خلال متابعة مجموعة من النشاطات البحثية والعلمية التي يقوم بها المركز، ويزود المركز إدارات التعليم الصديقة بمنتجات المركز البحثية والعلمية. وحسب إحصاءات المركز فإن عدد البحوث المنفذة عن طريق هذا البرنامج هي ثمانية بحوث، وعدد البرامج التدريبية المقدمة للمنسقين والمنسقات هي برنامج واحد فقط.

٢-برنامج بحوث الدراسات الدولية: يهدف هذا البرنامج إلى إنتاج الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية باستخدام البيانات التي توفرها الدراسات الدولية مثل: (PIRLS, TIMSS, PIZA) وتقديم البرامج التدريبية، والمحاضرات، والندوات للمعلمين والمعلمات المهتمين والمهتمات بتعليم العلوم والرياضيات.

د- خبرات دولية في مجال الجودة والاعتماد (الأكاديمي /المدرسي)

أولًا: في مجال الجودة:

من إسهامات وكالة التطوير والجودة بكلية التربية بجامعة الملك سعود لتحقيق التكامل التربوي مع الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض في مجال الجودة الشاملة، ما يلي: (الغامدي، ٢٠١٦: ١٢١).

- المساهمة في تحكيم معايير ومؤشرات جوائز التميز التي تشرف عليها إدارة الجودة الشاملة بتعليم الرياض.

- تقديم الاستشارات اللازمة حول المشروعات التعليمية التي تقوم عليها إدارة الجودة الشاملة بتعليم الرياض.

- المشاركة في تفعيل آلية التقويم للأداء الإداري في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض بما يحقق الأهداف المرجوة.

- دعم عمليات التطوير المهني لمشرفي الجودة الشاملة بتعليم الرياض من خلال:

- تقديم البرامج التدريبية اللازمة لمنسوبي إدارة الجودة الشاملة في كافة الجوانب المتعلقة بالجودة والتميز.
- التعريف بالاتجاهات الحديثة في الجودة الشاملة والاعتماد المدرسي والتعريف بآليات تطبيقها.
- فتح المجال لمنسوبي إدارة الجودة الشاملة لحضور الدورات التي تقيمها العمادة ودورات التحكيم الدولي بتخصيص مقاعد لهم فيها.
- فتح المجال لمنسوبي إدارة الجودة الشاملة للمشاركة والأولوية في إدارة المؤتمرات والندوات التربوية التي تقيمها العمادة أو كليات الجامعة والمتعلقة بمجال الجودة خاصة أو المجال التربوي عامة مع تخصيص ركن للإدارة في أثناء أيام المؤتمر أو الندوة.
- مشاركة منسوبي إدارة الجودة الشاملة في مجال البحث العلمي.

أما أبرز إسهامات الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض لتحقيق التكامل التربوي مع وكالة التطوير والجودة بكلية التربية بجامعة الملك سعود في مجال الجودة الشاملة، فكانت كما يلي: (الغامدي، ٢٠١٦: ١٢٢)

- بناء المعايير الأساسية لمدارس التربية العملية التي ترسل الجامعة طلابها إليها.

-التعريف بالكفايات الأساسية لمعلم القرن الواحد والعشرين.

- تعريف معلمي التربية العملية بالبيئة التربوية وبكافة المستجدات في الميدان التعليمي وتقديم التدريب اللازم لهم.

- دعم عمليات البحث العلمي للعمادة من خلال:

- المساهمة في إجراء الدراسات الميدانية والبحوث الإجرائية التي تقيمها الكلية في مجال الجودة.
- تسهيل مهمة العمادة في الوصول للعينة المستهدفة.
- التعريف بالمشكلات البحثية لطلاب الدراسات العليا في مجال الجودة الشاملة.

ثانيًا: في مجال الاعتماد (الأكاديمي/المدرسي)

انبثقت فكرة الاعتماد من تعاون تطوعي مشترك بين الجامعات والمؤسسات التعليمية، بهدف تحسين الوضع التربوي ومناقشة بعض القضايا المهمة، وكان نتيجة هذا التعاون تطوره إلى إنشاء جمعيات إقليمية للاعتماد تشترك فيه أكثر من ولاية، حيث بدأ التعاون بينها في عام (١٨٧١م) بمبادرة من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة ميتشجان (University of Michigan) لزيارة المدارس الثانوية بالولاية للتأكد من أن أداءها على قدر من الكفاءة والتميز الذي يسمح بقبول خريجيها في الجامعات دون الخضوع لاختبارات القبول، بعد ذلك تأسست أول جمعية بولايات الوسط الأمريكي عام (١٨٨٧م)، ثم زاد العدد فيما بعد، وكان تركيزها على تقويم واعتماد برامج المؤسسات التعليمية الثانوية (العمري، ٢٠١٧).

ويُعد الاعتماد هو الوسيلة الأساسية لضمان وتحسين الجودة في التعليم الجامعي. ونجد أن جمعية نيو إنجلاند للمدارس والكليات والتي أنشئت عام (١٨٨٥م) قد اعتمدت معايير للحصول على العضوية فيها، وذلك في عام (١٩٢٩م)، وبدأت في تقديم الاعتماد في عام (١٩٥٤م) (Eaton, 2012: 8).

ثم قام المسئولون عن المؤسسات التعليمية في إقليم نيو إنجلاند (New England) وأقاليم أخرى بالشروع في تنظيم هيئات إقليمية للاعتماد، وذلك بهدف التغلب على مشكلات المعايير والقبول، وظهرت أول مؤسسة في مجال الاعتماد عام (١٨٨٥م) عرفت باسم جمعية نيو إنجلاند للكليات والمؤسسات التعليمية الثانوية (NEASC)، وبذلك انبثقت فكرة الاعتماد من تعاون مشترك بين الجامعات والمؤسسات التعليمية، بهدف تحسين الوضع التربوي ومناقشة بعض القضايا المهمة، وكان نتيجة هذا التعاون وتطوره إنشاء جمعية إقليمية للاعتماد الأكاديمي تشترك فيها أكثر من ولاية (خليل، ٢٠١١ :١٨٩).

كما أنشئت في الولايات المتحدة الأمريكية روابط اعتماد للمدارس والكليات، منها ما يلي: (مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠١١: ٢٥)

١- رابطة نيو إنجلاند للمدارس والكليات، وتأسست عام (١٨٨٥م) (NEASC).

٢- رابطة ولايات الوسط للمدارس والكليات، وتأسست عام (١٨٨٧م) (MSA).

٣- رابطة الشمال الوسط للمدارس والكليات، وتأسست عام (١٨٩٥م) (NCA).

٤- رابطة الشمال الغربي للمدارس والكليات، وتأسست عام (١٩١٧م) (NAS).

٥- الرابطة الجنوبية للمدارس والكليات، وتأسست عام (١٩٦٢م) (SACS).

٦- الرابطة الغربية للمدارس والكليات، وتأسست عام (١٩٦٢م) (WASC).

وهذا يدل على تعدد النماذج الأمريكية كمحصلة للظروف التاريخية التي نشأت فيها منظمة الاعتماد الخاصة، وغير الربحية في مناطق مختلفة. ويترتب على ذلك تولي كل منظمة منها منطقة جغرافية معينة، في الوقت الذي يمتد فيه نشاط بعض هذه المنظمات إلى اعتماد المؤسسات التعليمية على امتداد مراحل التعليم وحتى المرحلة الجامعية (مجلة المعرفة، ٢٠١٠).

ثانيا: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدِّراسَة:

اعتمدت هذه الدِّراسَة على المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، والذي يهتم بجمع المعلومات، والبيانات ذات الصلة بالظاهرة كما توجد في الواقع، بهدف وصفها وصفًا دقيقًا، وتحليلها، وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة، مما يساعد على تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره. ويعد المنهج الوصفي المسحي من أشهر مناهج الدراسة وأكثرها استخدامًا في الدراسات الوصفية، خاصة وأنه يوفر الكثير من البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة.

مجتمع الدِّراسَة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع قادة وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية والآداب جامعة تبوك بشطريها، والذين هم على رأس العمل في أثناء تطبيق أداة الدراسة خلال العام الدراسي (١٤٤١هـ)، والبالغ عددهم (١٩٤) عضوٍ، وجميع منسوبي إدارة التعليم من القيادات والمشرفين بمنطقة تبوك والذين هم على رأس العمل في أثناء تطبيق أداة الدراسة خلال العام الدراسي (١٤٤١هـ)، والبالغ عددهم (٥٦٥) عضواً، والجدول التالي يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغيري: (جهة العمل، والنوع).

الجدول (١)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغيري: (جهة العمل، والنوع)

جهة العمل	النوع		المجموع
	ذكر	أنثى	
كلية التربية والآداب بجامعة تبوك	١٣٦	٥٨	١٩٤
الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك	٣٠٢	٢٦٣	٥٦٥
الإجمالي	٤٣٨	٣٢١	٧٥٩

عينة الدراسة:

للحصول على حجم العينة الملائم من مجتمع الدراسة، فقد تم تطبيق معادلة ستيفن ثامبسون التالية (Thompson, 2002: 10):

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث إنّ:

N هي: حجم مجتمع الدراسة Z هي: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة ٠.٩٥ وتساوي ١.٩٦

d هي: نسبة الخطأ وتساوي (٠.٠٥) P هي: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (٠.٥)

$$n = \frac{759 \times 0.5(1-0.5)}{[[759-1 \times (0.05^2 \div 1.96^2)]+0.5(1-0.5)]}$$

$$n = \frac{189.75}{0.743284}$$

$$n = 255.29$$

وبالتالي بلغ حجم العينة المطلوب (٢٥٥.٢٩)، وتم تقريب العدد ليصبح (٢٥٦) كعينة الدراسة من قيادات وأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية والآداب بجامعة تبوك وقيادات ومشرفي ومشرفات الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، وبما نسبته (٣٣.٧%) من حجم مجتمع الدراسة.

وقد اعتمد الباحثان أسلوب العينة العشوائية الطبقية لسحب العينة من مجتمع الدراسة، وهي من العينات الاحتمالية المقبولة علميًا، وذلك من أجل مراعاة متغيري: جهة العمل (كلية التربية والآداب بجامعة تبوك، الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك) والنوع (ذكر، أنثى) عند اختيار أفراد عينة الدّراسة. ولتحديد حجم العينة المستهدفة داخل كل طبقة؛ تم تطبيق معادلة اختيار العينة الطبقية التالية:

$$\text{حجم العينة المطلوب} = \frac{\text{حجم الطبقة}}{\text{حجم المجتمع}} \times \text{حجم العينة الكلي}$$

وتم تطبيق المُعادلة بالنسبة لمتغير جهة العمل، على طبقة كلية التربية والآداب بجامعة تبوك في مجتمع الدراسة، كما يلي:

$$\text{حجم العينة المطلوب} = \frac{١٩٤}{٧٥٩} \times ٢٥٦ = ٦٥ \text{ تقريبًا}$$

وبالتالي فإن العدد المطلوب لتمثيل طبقة كلية التربية والآداب بجامعة تبوك من عينة الدراسة هو (٦٥) عضوًا.

كذلك فقد تم تطبيق المُعادلة على طبقة الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في مجتمع الدراسة، كما يلي:

$$\text{حجم العينة المطلوب} = \frac{٥٦٥}{٧٥٩} \times ٢٥٦ = ١٩١ \text{ تقريبًا}$$

وبالتالي فإن العدد المطلوب لتمثيل طبقة الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك من مجتمع الدراسة هو (١٩١) عضوًا.

وتم تطبيق المُعادلة بالنسبة لمتغير النوع، على طبقة الإناث في مجتمع الدراسة، كما يلي:

$$\text{حجم العينة المطلوب} = \frac{٣٢١}{٧٥٩} \times ٢٥٦ = ١٠٨ \text{ تقريبًا}$$

وبالتالي فإن العدد المطلوب لتمثيل طبقة الإناث من عينة الدراسة هو (١٠٨) عضوة.

كذلك فقد تم تطبيق المُعادلة على طبقة الذكور في مجتمع الدراسة، كما يلي:

$$\text{حجم العينة المطلوب} = \frac{٤٣٨}{٧٥٩} \times ٢٥٦ = ١٤٨ \text{ تقريبًا}$$

وبالتالي فإن العدد المطلوب لتمثيل طبقة الذكور من مجتمع الدراسة هو (١٤٨) عضوًا.

وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها (٢٥٦) إلكترونيًا، على الرابط التالي:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfLWyMQwYGaFq7rNg-15r3pJHDpg6GTLDmA0LPyFHFhQTcMXQ/viewform

حيث استجاب جميع أفراد العينة على أداة الدراسة.

أداة الدِّراسَة:

في ضوء الهدف الأساسي لتحقيق أهداف الدِّراسَة تم بناء استبانة كأداة للبحث، وقد تكونت هذه الاستبانة بعد تقنينها من (٣٥) عبارة موزعة على محورين:

المحور الأول: (واقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك).

المحور الثاني: (معوقات التكامل بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك).

بالإضافة إلى سؤال مفتوح: ما مقترحاتك لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك؟

صدق أداة الدِّراسَة:

أ- صدق المحتوى أو الصدق الظاهري:

للتحقُّق من صدق محتوى أداة الدِّراسَة، والتَّأكُّد من أنهَّا تخدم أهداف الدِّراسَة؛ تمَّ عرضها على مجموعة من المحكمين، من قادة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعوديَّة وطُلِبَ منهم النظر في مدى كفاية أداة الدِّراسَة، وإبداء رأيهم فيها، من حيث: مدى مناسبة العبارة للمحتوى، والنّظر في مدى كفاية أداة الدِّراسَة من حيث عدد العبارات، وشموليّتها، وتنوُّع

محتواها، أو أيَّة ملاحظات يَروَنها مُناسِبة فيما يتعلَّق بالتَّعديل، أو التَّغيير، أو الحذف وفق ما يراه الأستاذ المحكّم لازمًا، وتمَّت دراسة ملاحظات المحُكِّمين، واقتراحاتهم، وأجريت التَّعديلات في ضوء توصيات وآراء هيئة التَّحكيم، وقد اعتبر الباحثان الأخذ بملاحظات المُحكِّمين، وإجراء التَّعديلات المشار إليها أعلاه بمنزلة الصّدق الظّاهري، وصدق المحتوى للأداة، واعتبر أنَّ الأداة صالحة لقياس ما وضعت له.

صدق الاتساق الداخلي لعبارات أداة الدِّراسَة:

الجدول (٢)

معامل ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الأول: "واقع التكامل التربوي" مع الدرجة الكلية للمحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	توجد مذكرة تفاهم بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك حول التعاون والتنسيق بين الجهتين.	٠.٧٩٩	٠.٠١
٢	توجد برامج تدريبية تقدمها كلية التربية والآداب لمنسوبي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٠.٨٦٣	٠.٠١
٣	تتعاون كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في حصر الاحتياجات التدريبية للمعلمين.	٠.٧٠١	٠.٠١
٤	توجد مشاريع بحثية مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية والآداب ومنسوبي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٠.٨٧٨	٠.٠١
٥	توجد استشارات متبادلة بين كلية التربية والآداب وبين الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك حول القضايا المشتركة.	٠.٨٧٩	٠.٠١
٦	يوجد تبادل مشترك للمعرفة بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٠.٨١١	٠.٠١
٧	تسهم كلية التربية والآداب في إرشاد طلبة الثانوية العامة للتخصصات التي تخدم سوق العمل.	٠.٧٩٢	٠.٠١
٨	تشارك كلية التربية والآداب في تحكيم معايير ومؤشرات جوائز التميز للإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٠.٨٦٩	٠.٠١
٩	تسهم كلية التربية والآداب في تقديم مقترحات تطويرية للمناهج حسب حاجة الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٠.٨٤٨	٠.٠١
١٠	تحرص كلية التربية والآداب على دعوة منسوبي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك للمشاركة في ورش العمل والمؤتمرات وحلقات النقاش التي تقيمها الكلية.	٠.٨٩٨	٠.٠١
١١	تتناول بحوث أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بكلية التربية والآداب قضايا ومشكلات نابعة من ممارسات الميدان	٠.٨٥٠	٠.٠١

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	التعليمي.		
١٢	تقدم كلية التربية والآداب مقررات دراسية في برامجها الأكاديمية تخدم قضايا التعليم العام.	٠.٨٦٣	٠.٠١
١٣	تطور كلية التربية والآداب برامجها وخططها وفق متطلبات واحتياجات الميدان التعليمي.	٠.٨٣٠	٠.٠١
١٤	يتوفر تدريب ميداني لطلبة كلية التربية والآداب في مدارس التعليم العام بمنطقة تبوك.	٠.٨٥٣	٠.٠١
١٥	زيادة القبول بكلية التربية والآداب للتخصصات التي تحتاجها مدارس التعليم العام بمنطقة تبوك.	٠.٨٨٨	٠.٠١
١٦	يتعاون أعضاء هيئة التدريس مع قيادات التعليم فيما يخص مراجعة المناهج الدراسية وتقويمها.	٠.٨٦٠	٠.٠١

للتأكد من صدق البناء التكويني لأداة الدراسة بعد الانتهاء من إجراءات التحكيم، طُبقت على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة، بلغت (٣٠) من أعضاء هيئة تدريس بكلية التربية والآداب، وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، ومن ثم استخراج مُعاملات صدق البناء بحساب مُعامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين كل عبارة من العبارات مع المحور/ البُعد الواردة فيه باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)؛ وذلك لإظهار مدى اتساق العبارات مع المجال/البُعد الواردة فيه كما في الجدول الآتي:

يشير الجدول (٢) إلى أن معاملات الارتباط عالية، وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠١)، مما يدل على قوة التماسك الداخلي بين المحور الأول من أداة الدراسة والعبارات التي تنتمي إليه، وبذلك تعد عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول (٣)

معامل ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الثاني: "معوقات التكامل التربوي" مع الدرجة الكلية للمحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	ضعف اقتناع بعض القيادات التربوية في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بأهمية التكامل التربوي.	٠.٧٢٩	٠.٠١
٢	ضعف تبني بعض القيادات التربوية في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم لعملية التكامل التربوي.	٠.٧٥١	٠.٠١
٣	غموض مفهوم التكامل التربوي لدى بعض القيادات التربوية في كلية	٠.٦٦٥	٠.٠١

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.		
٤	غياب وجود آلية واضحة لتفعيل اتفاقية التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٠.٨٥٠	٠.٠١
٥	ضعف متابعة كلية التربية والآداب للخريجين في أثناء العمل.	٠.٨٧٠	٠.٠١
٦	ضعف التنسيق والتواصل الإداري بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك	٠.٩٠٤	٠.٠١
٧	توجد معوقات إدارية تعرقل عملية التكامل التربوي في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٠.٩٠٣	٠.٠١
٨	توجد معوقات مادية تعرقل عملية التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٠.٩٠٧	٠.٠١
٩	غياب وجود قنوات تواصل مفتوحة بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٠.٨٥١	٠.٠١
١٠	ضعف الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التكامل التربوي بين كليات التربية وإدارات التعليم.	٠.٨٧٣	٠.٠١
١١	صعوبة التوافق بين أنظمة كلية التربية والآداب وأنظمة الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في حل مشكلات الميدان التعليمي.	٠.٨٩٧	٠.٠١
١٢	كثرة التكليفات والأعباء الملقاة على أعضاء هيئة التدريس والقيادات التربوية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تعيق عملية التكامل التربوي.	٠.٩٢٤	٠.٠١
١٣	قلة الاستفادة من نتائج البحوث التربوية التي يقوم بها الباحثون في كلية التربية والآداب في الميدان التعليمي.	٠.٧٧٧	٠.٠١
١٤	قلة الاستفادة من ذوي الخبرات العلمية في كلية التربية والآداب في تطوير التعليم بمنطقة تبوك.	٠.٩٠٨	٠.٠١
١٥	قلة الاستفادة من ذوي الخبرات التربوية في التعليم العام في تطوير برامج إعداد المعلم في التعليم الجامعي.	٠.٨٣٤	٠.٠١
١٦	قلة الأنشطة المشتركة بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٠.٨٧٨	٠.٠١
١٧	وجود فجوة بين ما يقدم في كلية التربية والآداب ومتطلبات الميدان التعليمي واحتياجاته.	٠.٨٥٩	٠.٠١
١٨	البحوث التي تقوم بها كلية التربية والآداب أغلبها بحوث نظرية/ وصفية.	٠.٨٢١	٠.٠١
١٩	ضعف دور الوزارة في التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي والتعليم العام.	٠.٨٤٧	٠.٠١

يشير الجدول (٣) إلى أن معاملات الارتباط عالية، وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠١)، مما يدل على قوة التماسك الداخلي بين المحور الثاني من أداة الدراسة والعبارات التي تنتمي إليه، وبذلك تعد عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق البنائي لمحاور أداة الدراسة:

للتحقق من صدق البناء لمحاور أداة الدراسة تم حساب مُعاملات الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين محوري الأداة، وبين كل محور من المحورين والدرجة الكلية للأداة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، وفيما يلي عرض لمعاملات الارتباط بين كل محور من المحورين والدرجة الكلية للاستبيان على النحو الآتي:

الجدول (٤)

معامل ارتباط كل محور من محوري الاستبانة مع الدرجة الكلية

المحاور	الأداة (الكلي)
واقع التكامل التربوي	٠.٧٧٩**
معوقات التكامل التربوي	٠.٧٧٤**

معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=٠.٠١)

يشير الجدول (٤) إلى أن معاملات الارتباط عالية حيث تراوحت بين (٠.٧٧٤**) و(٠.٧٧٩**)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠١)، مما يدل على قوة التماسك الداخلي بين كل محور من محوري أداة الدراسة والدرجة الكلية للأداة ككل، وبذلك تعد الأداة صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات أداة الدِّراسَة:

معامل كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha):

تم استخراج معامل الثبات، طبقًا لمعادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي، ولكل محور من محوري الاستبانة وللاستبانة ككل، والجدول (٥) يوضح نتائج ذلك:

الجدول (٥)

قيم معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات أداة الدِّراسَة

م	المعايير	عدد العبارات	معامل الثبات
١	واقع التكامل التربوي	١٦	٠.٩٧٢
٢	معوقات التكامل التربوي	١٩	٠.٩٧٦
	الأداة (الكلي)	٣٥	٠.٩٥٩

يتضح من الجدول رقم (٥) أن معامل الثبات لاستجابات الأفراد في جميع أبعاد الدِّراسَة مرتفع، كما يدلُّ على ذلك معامل الثبات الكلي للأداء حيث بلغ (٠.٩٥٩)، فيما تراوحت قيم محوري الأداة ما بين (٠.٩٧٢) و(٠.٩٧٦) وهي قيم تشجع على الثقة في الأداة، ومن ثمَّ الثقة في نتائج استجابات أفراد عينة الدِّراسَة عند التَّطبيق الميداني.

مؤشر الصدق (الصدق الذاتي) (Index -Validating):

تم حساب مؤشر الصدق، وذلك من خلال احتساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات الوارد في الجدول (٦)، وقد بلغت قيم مؤشر الصدق الذاتي لمحوري الاستبانة، والاستبانة ككل، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (٦)

مؤشر الصدق (الثقة) للاستبانة ومحوريها

المحور	مؤشر الصدق الذاتي *
واقع التكامل التربوي	٠.٩٨٥
معوقات التكامل التربوي	٠.٩٨٧
الأداة ككل	٠.٩٧٩

* الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب للثبات

يتبين من الجدول (٦) أن مؤشرات الصدق تمتلك جميعها معدلات ثبات عالية، وتراوحت بين (٠.٩٨٥-٠.٩٨٧)، وهذه النتيجة تُعد مقبولة لاعتبار أداة الدراسة (الاستبانة) ثابتة. ومن هنا يمكن وصف أداة الدراسة الحالية (الاستبانة) بالثبات العالي، وأن البيانات التي تمَّ الحصول عليها من خلال تطبيق أداة الدراسة(الاستبانة) تخضع لدرجة عالية من الاعتمادية ويمكن الوثوق بصحتها.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

تمت الإجابة عن السؤال الأول الذي نص على ما يلي: ما الإطار المفاهيمي للتكامل التربوي وخبرات بعض الدول فيه؟ وذلك من خلال عرض الإطار النظري للدراسة.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:** ما واقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وبيان المستوى والترتيب وفقًا لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات الواردة في المحور الأول، والتي تقيس درجة الموافقة على واقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك من وجهة نظر قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، والذي تم قياسه بالاعتماد على (١٦) عبارة، كما تُبيِّن النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (٧)

المُتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى، لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات محور (واقع التكامل التربوي)، مرتبة تنازليًا

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١٤	يتوفر تدريب ميداني لطلبة كلية التربية والآداب في مدارس التعليم العام بمنطقة تبوك.	٣.٨١	١.١٥٦	عالية	١
١١	تتناول بحوث أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بكلية التربية والآداب قضايا ومشكلات نابعة من ممارسات الميدان التعليمي.	٣.٦٥	١.٢٥٠	عالية	٢
١	توجد مذكرة تفاهم بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك حول التعاون والتنسيق بين الجهتين.	٣.٦١	١.٣١٥	عالية	٣
٢	توجد برامج تدريبية تقدمها كلية التربية والآداب لمنسوبي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٣.٢٥	١.٢٤٦	متوسطة	٤
١٢	تقدم كلية التربية والآداب مقررات دراسية في برامجها الأكاديمية تخدم قضايا التعليم العام.	٣.١٨	١.٢٦٠	متوسطة	٥
١٥	زيادة القبول بكلية التربية والآداب للتخصصات التي تحتاجها مدارس التعليم العام بمنطقة تبوك.	٣.١٤	١.٤٠١	متوسطة	٦
٨	تشارك كلية التربية والآداب في تحكيم معايير ومؤشرات جوائز التميز للإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٣.١١	١.٣٣٧	متوسطة	٧
١٠	تحرص كلية التربية والآداب على دعوة منسوبي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك للمشاركة في ورش العمل والمؤتمرات وحلقات النقاش التي تقيمها الكلية.	٣.٠٩	١.٢٢١	متوسطة	٨
١٣	تطور كلية التربية والآداب برامجها وخططها وفق متطلبات الميدان التعليمي واحتياجاتها.	٢.٩٩	١.٢٦٢	متوسطة	٩
٤	توجد مشاريع بحثية مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية والآداب ومنسوبي	٢.٩٦	١.٢٠٧	متوسطة	١٠

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
	الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.				
٦	يوجد تبادل مشترك للمعرفة بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٢.٩٤	١.١٧٠	متوسطة	١١
١٦	يتعاون أعضاء هيئة التدريس مع قيادات التعليم فيما يخص مراجعة المناهج الدراسية وتقويمها.	٢.٩٤	١.٣٨٦	متوسطة	١٢
٥	توجد استشارات متبادلة بين كلية التربية والآداب وبين الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك حول القضايا المشتركة.	٢.٨٧	١.٢٨٠	متوسطة	١٣
٧	تسهم كلية التربية والآداب في إرشاد طلبة الثانوية العامة للتخصصات التي تخدم سوق العمل.	٢.٨٤	١.٤٠٠	متوسطة	١٤
٣	تتعاون كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في حصر الاحتياجات التدريبية للمعلمين.	٢.٧٨	١.٤٠٤	متوسطة	١٥
٩	تسهم كلية التربية والآداب في تقديم مقترحات تطويرية للمناهج حسب حاجة الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٢.٦٨	١.٣٠٧	متوسطة	١٦
	المتوسط الحسابي العام	٣.١١	٠.٩٥٣	متوسطة	

يتضح من الجدول السابق (٧) أن استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور (واقع التكامل التربوي) بين كلية التربية والآداب من وجهة نظر قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك؛ جاءت بدرجة تحقق متوسطة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.١١) وبانحراف معياري (٠.٩٥٣)، وجاءت جميع العبارات الدالة على متطلبات هذا المحور بدرجة تحقق عالية، ومتوسطة؛ وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات ما بين (٢.٦٨) و (٣.٨١) وتراوحت الانحرافات المعيارية للعبارات ما بين (١.١٥٦)، (١.٤٠٤)، ويعود ذلك إلى تفاوت استجابات أفراد العينة لواقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك وتعد هذه النتيجة مؤشراً على بداية الاهتمام بتفعيل التكامل التربوي بين الجهتين .

وجاءت العبارة رقم (١٤): "يتوفر تدريب ميداني لطلبة كلية التربية والآداب في مدارس التعليم العام بمنطقة تبوك" بمتوسط حسابي (٣.٨١)، وانحراف معياري (١.١٥٦)، في الترتيب الأول وبدرجة تحقق عالية، ويتضح هنا اتفاق عينة الدراسة حول التدريب الميداني، والذي يعد أحد ملامح التكامل التربوي، وتعد هذه النتيجة منطقية ويرجع ذلك إلى أن التدريب الميداني هو أمر إلزامي على الجهتين، وهو مطلب ضروري للطلاب لتأهيلهم لمهنة التعليم، وكذلك إلى كونه مقررًا رئيسيًّا ضمن الخطة الدراسية، وتلتها في الترتيب الثاني العبارة رقم (١١): "تتناول بحوث

أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بكلية التربية والآداب قضايا ومشكلات نابعة من ممارسات الميدان التعليمي" بمتوسط حسابي (٣.٦٥)، وانحراف معياري (١.٢٥٠) وبدرجة تحقق عالية، وربما يعود ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا ينتمون إلى تخصصات تربوية تخدم التعليم وبالتالي من الطبيعي أن تتناول بحوثهم الجانب التربوي.

أما العبارات التي حازت على أقل ترتيب، فتمثلت في العبارة رقم (٣): "تتعاون كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في حصر الاحتياجات التدريبية للمعلمين"، وقد حلت بالترتيب الخامس عشر قبل الأخير بمتوسط حسابي (٢.٧٨)، وانحراف معياري (١.٤٠٤)، وبدرجة تحقق متوسطة، ويفسر الباحثان ذلك بأن كلية التربية والآداب ترى أنه ليس من صلاحياتها حصر الاحتياجات التدريبية للمعلمين في أثناء الخدمة، وأن حصر هذه الاحتياجات من مهام الإدارة العامة للتعليم، والتي تقوم بتدريب المعلمين في أثناء الخدمة، وأن دور كلية التربية والآداب يقتصر على الدبلوم التربوي والتدريب الميداني. وجاءت العبارة رقم (٩): " تسهم كلية التربية والآداب في تقديم مقترحات تطويرية للمناهج حسب حاجة الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك" في الترتيب السادس عشر والأخير بمتوسط حسابي (٢.٦٨)، وانحراف معياري (١.٣٠٧)، وبدرجة تحقق متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى وجود بعض القصور في دور كلية الآداب في تقديم مقترحات تطويرية للمناهج الدراسية في التعليم العام وربما ترى أن هذا الدور يعود إلى وزارة التعليم.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة الغنامي (٢٠١٦) من حيث وجود بعض القصور في دور المؤسسات التعليمية، والتي من ضمنها كليات التربية في حصر الاحتياجات التدريبية للمعلمين، كذلك اتفقت مع دراسة الغامدي (٢٠١٦) في مشاركة كليات التربية في تحكيم معايير ومؤشرات جوائز التميز للإدارات العامة للتعليم، كما اتفقت هذه الدراسة مع دراسة أبو الخليل (٢٠١٠) في وجود فجوة بين كليات التربية والتعليم العام في مجال البحث العلمي، كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة أبو الخليل (٢٠١٠)، ودراسة الغنامي (٢٠١٦)، ودراسة سالم (٢٠١٥)، ودراسة عطية (٢٠١٧) من حيث أهمية التكامل التربوي بين التعليم الجامعي والتعليم العام.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما معوقات التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وبيان المستوى والترتيب وفقًا لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات الواردة في المحور الأول والتي تقيس درجة الموافقة على معوقات التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك من وجهة نظر قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك،

والذي تم قياسه بالاعتماد على (٨) عبارة، كما تُبيّن النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (٨)

المُتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى، لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات محور (معوقات التكامل التربوي)، مرتبة تنازليًا

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
٥	ضعف متابعة كلية التربية والآداب للخريجين في أثناء العمل.	٤.٣٥	١.١٠٣	عالية جدًا	١
١٨	البحوث التي تقوم بها كلية التربية والآداب أغلبها بحوث نظرية/ وصفية.	٤.٢٤	٠.٨٩٢	عالية جدًا	٢
٤	غياب وجود آلية واضحة لتفعيل اتفاقية التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٤.١٨	١.٠٨٧	عالية	٣
١٧	وجود فجوة بين ما يقدم في كلية التربية والآداب ومتطلبات الميدان التعليمي واحتياجاته.	٤.١٧	٠.٩٦٣	عالية	٤
١٣	قلة الاستفادة من نتائج البحوث التربوية التي يقوم بها الباحثون في كلية التربية والآداب في الميدان التعليمي.	٤.١٣	١.٠٥٧	عالية	٥
١٥	قلة الاستفادة من ذوي الخبرات التربوية في التعليم العام في تطوير برامج إعداد المعلم في التعليم الجامعي.	٤.١١	١.٠٤٢	عالية	٦
١٢	كثرة التكليفات والأعباء الملقاة على أعضاء هيئة التدريس والقيادات التربوية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تعيق عملية التكامل التربوي.	٤.٠٦	١.٠٩٧	عالية	٧
١٩	ضعف دور الوزارة في التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي والتعليم العام.	٤.٠٤	١.١٣٢	عالية	٨
١٦	قلة الأنشطة المشتركة بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٤.٠٣	٠.٩٦٢	عالية	٩
١٠	ضعف الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التكامل التربوي بين كليات التربية وإدارات التعليم.	٤.٠٠	١.٠٧٢	عالية	١٠
٩	غياب وجود قنوات تواصل مفتوحة بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٣.٩٩	٠.٩٧٨	عالية	١١

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
٦	ضعف التنسيق والتواصل الإداري بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك	٣.٩٨	٠.٩٧٨	عالية	١٢
١٤	قلة الاستفادة من ذوي الخبرات العلمية في كلية التربية والآداب في تطوير التعليم بمنطقة تبوك.	٣.٨٨	١.١٧٠	عالية	١٣
١١	صعوبة التوافق بين أنظمة كلية التربية والآداب وأنظمة الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في حل مشكلات الميدان التعليمي.	٣.٨٥	١.١٥٩	عالية	١٤
٣	غموض مفهوم التكامل التربوي لدى بعض القيادات التربوية في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٣.٨٣	١.٠٨٤	عالية	١٥
٧	توجد معوقات إدارية تعرقل عملية التكامل التربوي في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٣.٧٩	١.٠٤٨	عالية	١٦
٢	ضعف تبني بعض القيادات التربوية في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم لعملية التكامل التربوي.	٣.٧٧	١.١٥٧	عالية	١٧
١	ضعف اقتناع بعض القيادات التربوية في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بأهمية التكامل التربوي.	٣.٦٦	١.١١٦	عالية	١٨
٨	توجد معوقات مادية تعرقل عملية التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٣.٥٥	١.٢٥٨	عالية	١٩
	المتوسط الحسابي العام	٣.٩٨	٠.٧٣٣	عالية	

يتضح من الجدول السابق (٨) أن استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور (معوقات التكامل التربوي) بين كلية التربية والآداب من وجهة نظر قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك؛ جاءت بدرجة تحقق عالية؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٩٨) وبانحراف معياري (٠.٧٣٣)، وجاءت جميع العبارات الدالة على متطلبات هذا المحور بدرجة تحقق عالية جدًا، وعالية؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم وجود أنظمة موحدة في كلية التربية والآداب بجامعة تبوك والإدارة العامة للتعليم لتفعيل تحقيق التكامل التربوي بينهما، بالإضافة إلى غياب المرجعية الموحدة ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم، والتي يمكن

أن تأخذ على عاتقها تنفيذ عملية التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب بجامعة تبوك والإدارة العامة للتعليم بشكل عملي تخطيطاً وتنفيذاً، مما يؤدي إلى وجود العديد من المعوقات التي تحد من تفعيل التكامل التربوي بينهما. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات ما بين (٤.٣٥) و (٣.٥٥) وتراوحت الانحرافات المعيارية للعبارات ما بين (٠.٨٩٢)، (١.٢٥٨)، وربما يعود ذلك إلى اتفاق استجابات عينة الدراسة حول معوقات التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم، وأن العبارات التي تنتمي إلى هذا المحور تشكل معوقات حقيقية تعيق عملية التكامل التربوي.

وجاءت العبارة رقم (٥): "ضعف متابعة كلية التربية والآداب للخريجين أثناء العمل" بمتوسط حسابي (٤.٣٥)، وانحراف معياري (١.١٠٣)، في الترتيب الأول وبدرجة تحقق عالية جدًا، ويفسر الباحثان ذلك بقلة الزيارات الميدانية لأعضاء هيئة التدريس للحجرات الدراسية للمعلمين لمتابعة مستوى الخريجين ومعرفة ممارساتهم ومدى تقدمهم، وقلة مطالبة كلية التربية والآداب بإعداد تقارير حول مستوى خريجها في أثناء ممارسة العمل، وتلتها في الترتيب الثاني العبارة رقم (١٨): "البحوث التي تقوم بها كلية التربية والآداب أغلبها بحوث نظرية/ وصفية" بمتوسط حسابي (٤.٢٤)، وانحراف معياري (٠.٨٩٢) وبدرجة تحقق عالية جدًا، وربما يعود ذلك إلى إهمال الجانب التطبيقي في البحوث، والتي تقوم على أساس جمع البيانات من خلال المقابلات والملاحظات الميدانية.

أما العبارات التي حازت على أقل ترتيب فتمثلت في العبارة رقم (١): "ضعف اقتناع بعض القيادات التربوية في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بأهمية التكامل التربوي" وقد حلت بالترتيب الثامن عشر، قبل الأخير بمتوسط حسابي (٣.٦٦)، وانحراف معياري (١.١١٦)، وبدرجة تحقق عالية، ويفسر الباحثان ذلك باتفاق أغلب عينة الدراسة على أهمية التكامل التربوي، وجاءت العبارة رقم (٨): "توجد معوقات مادية تعرقل عملية التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك" في الترتيب التاسع عشر والأخير بمتوسط حسابي (٣.٥٥)، وانحراف معياري (١.٢٥٨)، وبدرجة تحقق عالية، وقد يعزى ذلك إلى عدم وجود بنود محددة وواضحة في الخطط المالية والميزانية لكل من إدارة التعليم وكلية التربية والآداب، لتكون موجهة لتفعيل اتفاقية التكامل التربوي بين القطاعين.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع (السؤال المفتوح في الاستبانة): ما مقترحات تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم ترتيب العبارات والتكرارات والنسب المئوية لمقترحات قيادات وأعضاء هيئة التدريس بالكلية وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، كما تُبيّن النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (٩)

يوضح الترتيب والتكرارات والنسب المئوية لمقترحات عينة الدراسة لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك

الترتيب	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
١	بناء استراتيجية واضحة لآليات التكامل التربوي بين إدارة التعليم وكلية التربية والآداب بجامعة تبوك بما يحقق متطلبات سوق العمل، ومتابعة تنفيذها وتقويمها من قبل الجهتين.	٣٢	%١٣.٠٦
٢	فتح قنوات تواصل فعالة وتشارك بحثي بين الكلية والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٢٧	%١١.٠٢
٣	اختيار الكوادر البشرية اللازمة وتدريبها على التخطيط والإشراف على عملية التكامل.	٢٤	%٩.٧٩
٤	تشكيل لجان مشتركة للتنسيق بين الطرفين ومنحها الصلاحيات الإدارية لمتابعة تفعيل التكامل بين إدارة التعليم وكلية التربية والآداب.	٢٣	%٩.٣٩
٥	إنشاء قسم في الإدارة العامة للمتابعة بوزارة التعليم تكون مهمته متابعة التنفيذ والتغلب على كل ما يعيق عملية التكامل التربوي.	٢١	%٨.٥٧
٦	إصدار دليل تنظيمي يربط بين الكلية والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	١٩	%٧.٧٦
٧	استحداث وحدة للتكامل بالهياكل التنظيمية لإدارة التعليم بمنطقة تبوك وكلية التربية وربطها بالوزارة.	١٨	%٧.٣٥
٨	عمل دراسات خمسية بالتعاون بين الجهتين لحصر الاحتياجات الكمية والكيفية للمنطقة من الوظائف التعليمية في كافة التخصصات.	١٦	%٦.٥٣
٩	إقامة برامج تدريبية وورش عمل ومؤتمرات وملتقيات سنوية بالتنسيق بين الجهتين لتفعيل التكامل وإعداد البحوث الإجرائية للتغلب على مشكلات التعليم في المنطقة.	١٤	%٥.٧١
١٠	إنشاء بيت خبرة للاستفادة من الخبرات في الجهتين لمراجعة المناهج وتطويرها وربطها بسوق العمل وحل مشكلات الميدان التربوي وأزماته.	١٣	%٥.٣١
١١	إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بين الجهتين وتفعيلها لخدمة الميدان التربوي.	١١	%٤.٤٩
١٢	تنمية الوعي لدى العاملين في المؤسستين بقيمة هذا التكامل.	٩	%٣.٦٧
١٣	المشاركة في تقديم المبادرات النوعية بين الكلية وإدارة التعليم وقياس أثرها على الميدان التعليمي.	٨	%٣.٢٧

الترتيب	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
١٤	ربط مشروع التكامل التربوي بتحديد الاحتياجات الفعلية للميدان التربوي وسوق العمل بما يحقق رؤية ٢٠٣٠.	٦	%٢.٤٥
١٥	توفير الإمكانات المادية والتجهيزات الفنية اللازمة لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.	٤	%١.٦٣

يتضح من الجدول السابق (٩) أن قادة وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية والآداب وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك عند سؤالهم حول مقترحاتهم لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم، اقترحوا (١٥) مقترحًا من أجل تفعيل ذلك التكامل، وجاء أعلى مقترح (بناء استراتيجية واضحة لآليات التكامل التربوي بين إدارة التعليم وكلية التربية والآداب بجامعة تبوك بما يحقق متطلبات سوق العمل، ومتابعة تنفيذها وتقويمها من قبل الجهتين) في الترتيب الأول بتكرار (٣٢)، ونسبة مئوية (١٣.٠٦%)، ويعزى ذلك إلى ضعف اللقاءات والتواصل بين الجهتين لوضع استراتيجية موحدة، وأن تفعيل التكامل يحتاج فعلًا إلى استراتيجية منظمة مبنية على أسس علمية تضعها الجهتان، وتقوم بمتابعة تنفيذها، حيث إن غياب الاستراتيجية المشتركة تجعل كل جهة تعمل بشكل منفرد مما يعيق عملية التكامل التربوي، وجاء في المرتبة الثانية مقترح (فتح قنوات تواصل فعالة وتشارك بحثي بين الكلية والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك)، بتكرار (٢٧)، ونسبة مئوية (١١.٠٢%)، وقد يعزى ذلك إلى أن التواصل في أغلب الأحيان يتم عن طريق الندوات أو المؤتمرات أو حلقات النشاط وغيره، بينما يهمل الجانب التقني في قلة وجود قنوات تواصل إلكترونية وقاعدة بيانات مشتركة تربط بين الجهتين، أما ضرورة التشارك البحثي فهو من وجهة نظر الباحثة؛ قد يعزى ذلك لقلة الأبحاث التربوية التعاونية بين أعضاء هيئة التدريس والمعلمين وهو مطلب أساسي لإحداث التكامل التربوي.

أما المقترحات التي حازت على أقل تكرار وأقل نسبة، فقد جاء مقترح (ربط مشروع التكامل التربوي بتحديد الاحتياجات الفعلية للميدان التربوي وسوق العمل بما يحقق رؤية ٢٠٣٠)، في الترتيب الرابع عشر بتكرار(٦)، ونسبة مئوية (٢.٤٥%)، ويفسر الباحثان ذلك بأهمية اشتراك الجهتين في تحديد احتياجات التعليم من المعلمين، حتى لا يحدث خلل بين العرض والطلب وبالتالي حدوث زيادة في خريجي بعض التخصصات وعجز في تخصصات أخرى، فقلة التكرارات لا يجب أن تقلل من ضرورة مواكبة البرامج الدراسية لمتطلبات الميدان التربوي وسوق العمل، وجاء في الترتيب الخامس عشر والأخير مقترح (توفير الإمكانات المادية والتجهيزات الفنية اللازمة لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك)، بتكرار (٤)، ونسبة مئوية (١.٦٣%)، وربما يعود سبب قلة التكرارات إلى اقتناع أفراد العينة بأن تنفيذ استراتيجية التكامل التربوي يحتاج إلى الإمكانات المادية والفنية، وهذا متوفر لدى الجهتين من خلال الميزانية المخصصة والكوادر البشرية المدربة.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:** هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة حول واقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تعزى إلى متغيرات: (النوع، وسنوات الخبرة، وجهة العمل)؟

أولًا: بالسنة لمتغير النوع:

لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة لواقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تبعًا لمتغير النوع، تم إجراء اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، والجدول (١٤)، يبين ذلك:

الجدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت)، لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تبعًا لمتغير النوع

المحاور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
واقع التكامل التربوي	ذكر	١٤٨	٣.٠٣	١.٠٤٠	٢٥٤	١.٥٩٤	٠.١١٢ غير دالة
	أنثى	١٠٨	٣.٢٢	٠.٨٠٩			
معوقات التكامل التربوي	ذكر	١٤٨	٣.٨٩	٠.٨٠٣	٢٥٤	٢.١٢٠	*٠.٠٣٥ دالة إحصائيًا
	أنثى	١٠٨	٤.٠٩	٠.٦١٠			

يتبيَّن من الجدول (١٤) ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك لواقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في محور (واقع التكامل التربوي) تعزى إلى متغير النوع، حيث بلغت قيمة (ت) الإحصائية (١.٥٩٤)، مما يعني اتفاق عينة الدراسة من قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمدينة حول درجة موافقتهم على واقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، على اختلاف نوعهم، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الذكور والإناث في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، قيّموا واقع التكامل التربوي كما هو على أرض الواقع، مما قلل الفوارق بينهم.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك لمحور (معوقات التكامل التربوي) بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تعزى إلى متغير النوع، حيث بلغت قيمة (ت) الإحصائية (٢.١٢٠) ودلالتها الإحصائية (٠.٠٣٥)، وهي داله إحصائيًا مما يعني اختلاف عينة الدراسة من قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك حول معوقات التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تبعًا لنوعهم، وذلك لصالح الإناث أصحاب المتوسط الأعلى حيث بلغ (٤.٠٩) وهو أعلى من متوسط الذكور، ويتضح ذلك بأن المعوقات عند متغير الإناث تفوق عند الذكور، وقد يعزى ذلك إلى أن المناصب القيادية المؤثرة

غالباً ما تكون في يد الذكور، سوآءا في كلية التربية والآداب جامعة تبوك، او الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، وبالتالي كانت تقديراتهم لمعوقات التكامل التربوي أقل من تقديرات الإناث، إذ إن التغلب على تلك المعوقات يقع على عاتق الذكور كونهم في المناصب القيادية المؤثرة، مما دفعهم لتقدير تلك المعوقات أقل من تقدير الإناث حول وجود معوقات التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب بجامعة تبوك والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك. وبخاصة أن الطبيعة النظامية للإناث في أداء المهام وتكريس الوقت للعمل وفق التعليمات قد يؤدي إلى إحساسهن بتلك المعوقات خلال العمل بصورة أوضح. وفي هذا الجانب اختلفت هذه الدراسة مع دراسة العنزي (٢٠١٦) حول متغير النوع، حيث إن دراسة العنزي أسفرت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥).

ثانيًا: بالسنة لمتغير عدد سنوات الخبرة:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق حول واقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تبعا لمُتغير عدد سنوات الخبرة كما في الجدول الآتي:

الجدول (١٥) نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تبعًا لمتغير عدد سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
واقع التكامل التربوي	بين المجموعات	٠.٠٩٤	٢	٠.٠٤٧	٠.٠٥١	٠.٩٥٠ غير دالة
	داخل المجموعات	٢٣١.٦٢٧	٢٥٣	٠.٩١٦		
	المجموع	٢٣١.٧٢٠	٢٥٥			
معوقات التكامل التربوي	بين المجموعات	٠.٢٧٦	٢	٠.١٣٨	٠.٢٥٥	٠.٧٧٥ غير دالة
	داخل المجموعات	١٣٦.٩٥٤	٢٥٣	٠.٥٤١		
	المجموع	١٣٧.٢٣١	٢٥٥			

يتبيَّن من الجدول (١٥) ما يلي: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لمحوري (واقع التكامل التربوي ومعوقاته) بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تُعزى إلى مُتغير عدد سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة (ف) الإحصائية (٠.٠٥١ ، ٠.٢٥٥)، ودلالتها الإحصائية (٠.٩٥٠ ، ٠.٧٧٥) وجميعها غير دالة إحصائيًا مما يعني اتفاق أفراد عينة الدراسة من قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمدينة حول درجة موافقتهم على واقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، على اختلاف عدد سنوات خبرتهم. وقد يعود السبب في هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة من مختلف فئات الخبرة قيموا عوامل موضوعية تتعلق بواقع التكامل التربوي ومعوقاته كما هي على ارض الواقع بغض النظر عن خبرتهم، وبخاصة أن موضوع التكامل التربوي بين المؤسسات

التربوية والتعليمية؛ يعد من المواضيع التي ظهرت على الساحة التربوية حديثًا في السنوات الأخيرة، مما قلل من الفروق في استجاباتهم بغضّ النظر عن عدد سنوات خبرتهم.

ثالثًا: بالسنة لمتغير جهة العمل:

لمعرفة الفروق بين استجابات قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك لواقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تبعًا لمتغير جهة العمل، تم إجراء اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، والجدول (١٦)، يبين ذلك:

الجدول (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت)، لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تبعًا لمتغير جهة العمل

المحاور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
واقع التكامل التربوي	كلية التربية والآداب	٦٥	٣.١٩	٠.٨٢٥	٢٥٤	٠.٨٣٠	٠.٤٠٨ غير دالة
	الإدارة العامة للتعليم	١٩١	٣.٠٨	٠.٩٩٣			
معوقات التكامل التربوي	كلية التربية والآداب	٦٥	٤.٠٨	٠.٤٩٧	٢٥٤	١.٣٠٦	٠.١٩٣ غير دالة
	الإدارة العامة للتعليم	١٩١	٣.٩٤	٠.٧٩٦			

يتبيَّن من الجدول (١٦) ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لواقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تعزى إلى متغير جهة العمل، حيث بلغت قيمة (ت) الإحصائية (٠.٨٣٠-١.٣٠٦) ودلالتها الإحصائية (٠.٤٠٨ ، ٠.١٩٣) وهي قيم غير داله إحصائيًا، مما يعني اتفاق عينة الدراسة من قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك حول درجة موافقتهم على واقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، على اختلاف جهة عملهم، وجاء تقييمهم للواقع الفعلي للتكامل التربوي كما هو موجود على ارض الواقع بغضّ النظر عن جهة العمل، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة العنزي (٢٠١٦) في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) تعزى إلى متغير جهة العمل. وربما يعود السبب في هذه النتيجة إلى قلة تركيز الخطط التي تتبناها كل من كلية التربية والآداب، والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، على تفعيل التكامل التربوي، وهو ما

تؤكده النتيجة المتوسطة لواقع التكامل التربوي بينهما، بالإضافة إلى وجود معوقات بدرجة عالية تحد من تحقيق التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.

مُلخص النتائج:

- جاءت درجة الموافقة على محور واقع التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب من وجهة قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك؛ بدرجة تحقق متوسطة.

- كما جاءت درجة الموافقة على محور معوقات التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب من وجهة نظر قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك؛ بدرجة تحقق عالية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك لمحور (معوقات التكامل التربوي) بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تعزى إلى متغير النوع، لصالح الإناث.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابات قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك لمحوري (واقع التكامل التربوي ومعوقاته) بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تُعزى لمُتغير عدد سنوات الخبرة.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من قادة وأعضاء هيئة التدريس وقادة ومشرفي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك لواقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك تعزى إلى متغير جهة العمل.

ثالثا: التصور المقترح لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في ضوء خبرات بعض الدول:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية تقوم الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيس لها، والذي ينص على: ما التصور المقترح لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في ضوء خبرات بعض الدول؟ وذلك على النحو الآتي:

التصور المقترح:

فلسفة التصور المقترح:

يستند التصور المقترح لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك إلى مجموعة الأسس والأهداف والمبررات التي تحدد الإطار العام لتفعيل التكامل التربوي في ضوء الخبرات الدولية في هذا المجال؛ مما يسهم في تطوير منظومة التعليم

العام والجامعي بجميع عناصره، ويزيد من إنتاجيته، وبما يتلاءم مع متغيرات العصر، وتوجيه العملية التعليمية نحو الأفضل.

أولًا: أهداف التصور المقترح:

تكمن أهداف التصور المقترح في تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في الآتي:

الهدف العام:

المبادرة السريعة إلى التنسيق والتكامل بين جهود كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، والاستفادة العظمى من الخبرات الدولية التي تطرقت إلى هذا المجال.

الأهداف الخاصة:

وهي تتفرع من الهدف العام، على النحو الآتي:

١- زيادة درجة الوعي بأهمية ثقافة التكامل التربوي ونتائجه الإيجابية، والمنفعة التي ستعود للجهتين من تفعيل هذا التكامل.

٢- تحقيق الجودة النوعية للتعليم العام والجامعي، وتحسين مستوى الطلاب وفاعليتهم في كلية التربية والآداب ومدارس التعليم العام بمنطقة تبوك من خلال التبادل المشترك للخبرات والمهارات.

٣- الإعداد المتكامل الجوانب لشخصية المعلم، بهدف تحقيق احترافيته.

٤- جعل كلية التربية والآداب كبيت للخبرة من خلال ما تقوم به من أدوار متعددة تخدم بها التعليم العام.

٥- تصميم هيكل إداري مسئول عن عملية تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك يضم أفرادًا من ذوي الخبرة من الجهتين.

٦- الارتقاء بمجال البحث العلمي عن طريق وضع خريطة بحثية، وتكوين فرق بحثية مشتركة تضم أفرادًا من الجهتين للبحث في القضايا التي تواجه التعليم.

٧- التغلب على المعوقات التي تعيق عملية التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.

٨- وضع آلية لتنفيذ كل مجال من مجالات التكامل التربوي، والإشراف على عملية التنفيذ والمتابعة المستمرة.

٩- تقديم كل ما يلزم للجهات المسؤولة في وزارة التعليم حول واقع التكامل التربوي بين التعليم الجامعي والتعليم العام، والمعوقات التي تعيق هذا التكامل.

ثانيًا: مبررات التصور المقترح:

١- رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) والتي ركزت على العديد من النقاط، منها الاهتمام بأن تصبح خمس جامعات على الأقل من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية في عام ٢٠٣٠ ليسهم التعليم في دفع عجلة الاقتصاد وسد الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

٢- الهدف الاستراتيجي الخامس والسادس الخاص بوزارة التعليم، والمرتبط بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وهي: (تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلبة)، و(تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل) من خلال تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لمواءمة احتياجات سوق العمل المستقبلية.

٣- الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في تحقيق التعليم الشامل والجيد، وحصول الجميع على تعليم جامعي ذي جودة عالية؛ حيث إن التعليم هو أحد أقوى القوى التي أثبتت جدواها في تحقيق التنمية المستدامة.

٤- الاتجاهات التربوية الحديثة في النظام التعليمي وما يشملها من تجديد وإصلاح، والتي تتمثل في التغيرات العلمية والتكنولوجية.

٥- ضرورة مواجهة النظام التعليمي لمتغيرات العصر الاقتصادية والاجتماعية.

٦- تفاقم كثير من مشكلات التعليم نتيجة للفجوة بين التعليم الجامعي والتعليم العام، وضعف العلاقة بينهما، وضعف المخرجات والمدخلات من كلا الطرفين سواء مخرجات التعليم العام التي هي مدخلات للكلية أو مخرجات الكلية التي تعد مدخلات للتعليم العام.

٧- ضرورة تطوير مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها بشكل مستمر، وتحسين نوعية التعليم وتطويره.

٨- الإسهام في رسم السياسات التربوية التي تخدم المعلم والمتعلم، والتي تساعد في تحديث العملية التعليمية.

٩- متطلبات الاعتماد الأكاديمي/المدرسي؛ حيث أولت هيئة تقويم التعليم والتدريب والمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي اهتمامًا بعدد من المعايير لضمان الجودة والتحسين المستمر لبرامج التعليم في التعليم العام والجامعي.

ثالثًا: مرتكزات التصور المقترح:

تم بناء التصور المقترح استنادًا إلى المرتكزات الأساسية الآتية:

١- نتائج تحليل الدراسات السابقة التي أشارت إلى ضعف التكامل التربوي بين التعلم العام والتعليم الجامعي واتساع الفجوة بينهما، سواء أكانت رسائل ماجستير، أم دكتوراه، أم دراسات قُدمت في مؤتمرات ودوريات علمية، وكذلك ضعف الاستفادة من نتائجها في تحسين أوضاع التعليم وتفعيل التكامل التربوي.

٢- تجارب الواقع وخبراته - رغم قلتها حسب علم الباحثة- لتفعيل التكامل التربوي بين التعليم الجامعي والتعليم العام.

٣- خبرات بعض الدول المتقدمة والتي تمثل نماذج ناجحة، مثل: (أمريكا، والصين، وأستراليا، وهولندا.. وغيرها) لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك والتي تشمل عدة مجالات منها: تدريب المعلمين في أثناء الخدمة، والشراكة، والبحوث التربوية، وضمان الجودة والاعتماد في برامج التعليم، بما يتوافق مع نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

٤- استجابات عينة الدراسة لوصف واقع التكامل التربوي ومعوقاته بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.

٥- آراء عينة الدراسة ومقترحاتها في السؤال المفتوح، والمتمثلة في القيادات وأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية والآداب والقيادات ومشرفي ومشرفات الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك حول تفعيل التكامل التربوي.

٥- أدبيات الدراسة النظرية، والتي تناولت التكامل التربوي في عدة مجالات سبق ذكرها.

رابعًا: أسس التصور المقترح:

يعتمد التصور المقترح لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك على مجموعة من الأسس يمكن تفعيلها على النحو الآتي:

١- الشمولية: تشمل كافة الأطراف المشاركة في تفعيل التكامل التربوي من قيادات وأعضاء هيئة التدريس وطلاب ينتمون إلى كلية التربية والآداب بجامعة تبوك، والقيادات التربوية ومشرفي ومشرفات التعليم العام بالإضافة إلى المعلمين وطلاب المدارس.

٢- المشاركة: تشارك قيادات وأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية والآداب، والقيادات التربوية ومشرفي ومشرفات التعليم العام في تحقيق هذا التصور وتنفيذه من خلال خطط تنفيذية متوسطة المدى، وخطط تشغيلية قصيرة المدى، عبر تبادل المعرفة والمقترحات بين جميع الأطراف.

٣- التكامل: من خلال اتساق جهود جميع الأطراف القائمة على تفعيل التكامل التربوي، والمنفذة لخطوات هذا التصور وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

٤- المرونة: تساعد في توظيف التغيرات والتجديدات في قطاع التعليم نحو تحقيق أهداف التصور المقترح.

٥- الحوكمة: تسهم في وجود أنظمة تحكم العلاقات بين الأطراف القائمة على تنفيذ الآليات، مع الاهتمام بوضع إجراءات وآليات للتقويم والمتابعة؛ لتحقيق المحاسبية في التنفيذ.

٦- التحفيز: تقديم الحوافز المالية والمعنوية للمساهمين في تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك لضمان الاستمرارية والجودة.

٧- المنفعة المتبادلة والالتزام: لضمان استدامة التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، فعندما تكون هناك مصالح مشتركة ومنفعة

متبادلة تساهم في تحقيق أهداف جميع الأطراف يساعد هذا على الالتزام بأدوارهما ضمن اتفاقية ومذكرة تفاهم بينهما.

٨- الواقعية والطموح: بحيث يتم التوجه نحو المستقبل مع مراعات الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة وتجنب الإفراط بالتفاؤل.

خامسًا: الإجراءات التنفيذية للتصور المقترح:

يعتمد التصور المقترح على مجموعة من الآليات لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في ضوء خبرات بعض الدول، والتي تتضمن أربعة مجالات يمكن توضيحها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (٥) مجالات التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك

المصدر: (الباحثان)

يبين الشكل السابق المجالات الأساسية لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، والتي تتضمن تدريب المعلمين في أثناء الخدمة، والشراكة، والبحوث التربوية التعاونية، وضمان الجودة والاعتماد، ويتحقق ذلك من خلال عدة آليات إجرائية تتمثل في الآتي:

آليات لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في مجال تدريب المعلمين في أثناء الخدمة:

١- تأسيس أكاديمية افتراضية تقوم على أساس التعاون بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، تقدم تعليمًا إلكترونيًا ودورات تدريبية للمعلمين وتمنحهم شهادات في التعليم، من منطلق التعلم مدى الحياة.

٢- إنشاء مدارس نموذجية تتبع في إدارتها كلية التربية والآداب لدعم تدريب المعلمين خاصة المعلمين الجدد المرشحين للتدريس.

٣- تعاون أعضاء هيئة التدريس مع المشرفين والمشرفات من خلال تقديم ورش عمل يُقدم من خلالها المهارات والمعارف المهمة في كل تخصص وطرق التدريس المختلفة واستراتيجيات التعلم الحديثة.

٤- إنشاء مركز مشترك للتطور المهني بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك كبيت للخبرة، ويكون مقره في كلية التربية والآداب، بحيث يقوم بتقديم دبلومات ودورات تدريبية مستمرة للمعلمين، وتوفير المصادر التربوية والبحوث المرتبطة بالتربية.

٥- متابعة كلية التربية والآداب للمعلم الخريج في أثناء العمل ومطالبة الجهة المسؤولة بتقديم تقارير إنجاز دورية عن مستوى العمل الذي يقوم به.

٦- مساهمة أعضاء هيئة التدريس مع إدارة التدريب والابتعاث في حصر الاحتياجات التدريبية للمعلمين.

٧- إنشاء مركز لتدريب القيادات التربوية في كلية التربية والآداب لتقديم الخبرات التدريبية القيادية لمنسوبي الإدارة العامة للتعليم وقيادات المدارس وفق الاحتياجات التدريبية لهم.

٨- إنشاء برنامج للزيارات الميدانية بحيث يضم خبراء من كلية التربية والآداب لزيارة المدارس وتقديم النصائح والاستشارات التربوية للمعلمين.

٩- إتاحة الفرصة لمنسوبي الإدارة العامة للتعليم في تبوك من قيادات ومشرفي ومشرفات ومعلمين للدخول إلى موقع الجامعة والاستفادة من البحوث التربوية، وحضور الدورات عن طريق نظام البلاك بورد.

١٠- إتاحة الفرصة لمنسوبي الإدارة العامة للتعليم في تبوك والمعلمين لحضور مناقشات رسائل الماجستير المقامة في كلية التربية والآداب للاستفادة منها.

آليات لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في مجال الشراكة:

١- التخطيط المشترك بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك لتطوير مجالات الشراكة، وتحديد الأهداف وأساليب التقويم.

٢- تبني شراكة استراتيجية قوية بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم والمدارس وفق قيم وأهداف مشتركة يتم من خلالها التدريب الميداني، وإجراء البحوث التطبيقية لطلاب

وأعضاء هيئة التدريس؛ حيث تسهم هذه الشراكة بين الشركاء الثلاثة على تطوير المعلم، والتعلم، والبحث العلمي مع التركيز على ربط النظرية بالتطبيق من خلال ربط المواد التعليمية بالتطبيق الفعلي في الفصول الدراسية للمدارس المشاركة.

٣- تأسيس نظام للحوكمة المشتركة لتعزيز فاعلية الشراكة، بحيث يساعد على إقامة شراكة مستمرة بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، من خلال تأسيس مجالس ولجان تضم قيادات من الجهتين، لاتخاذ القرارات المشتركة الخاصة برؤى التعليم واستراتيجياته وأهدافه.

٤- تأسس شبكة إدارية للتواصل، وذلك بتشكيل فريق إداري من بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم، وينبغي أن يعمل هذا الفريق على مراقبة أداء الشراكة، كما يقوم بتحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين، وتنسيق عملية التدريب الميداني للطلاب، وتعزيز الشراكة في مجال البحث العلمي لتقديم دراسات بحثية تلبي احتياجات التعليم بالمنطقة.

٥- بناء قاعدة بيانات مشتركة بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك بحيث تضم الجهتين في نظام تقني موحد معني بالشراكة.

٦- وضع الإطار التنظيمي لعمليات الاتصال التي يتم من خلالها تبادل المعلومات وتوجيه الأوامر مع تحديد المجموعات المشاركة في تعزيز الشراكة بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.

٧- عقد لقاء دوري منظم يضم ممثلين من كلية التربية والآداب وأعضاء وقيادات من الإدارة العامة للتعليم، لتقويم مجالات الشراكة والمشروعات التي تنفذ.

٨- تفويض السلطة لقادة المدارس لعقد شراكات مع الأقسام الأكاديمية في كلية التربية والآداب من خلال إقامة دورات في المدرسة وتقديم الاستشارات التربوية للمعلمين وتبادل الزيارات.

٩- تخفيف الأعباء الإدارية والأكاديمية على المشاركين في برنامج الشراكة وتحديد الأدوار والمهام لكلٍّ منهم.

آليات لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في مجال البحوث التربوية (التعاونية):

١- التوجه نحو الاهتمام بالمعلم كباحث منتج للمعرفة من خلال اكتسابه معارف ومهارات البحث العلمي؛ يدعم من خلاله عمليات التدريس.

٢- تطبيق مفهوم المعلم الباحث من خلال عقد جلسات تدريبية للمعلمين من قبل أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية حول إجراء البحوث التربوية خاصة التطبيقية، بحيث تتضمن تحديد المشكلة، وجمع البيانات، والتحليل، وكتابة النتائج، وغيره.

٣- إقامة مشروع مشترك يهدف إلى تعاون أعضاء هيئة التدريس مع المعلمين لإجراء البحوث التطبيقية، تشترك فيه كلية التربية والآداب مع عدد معين من المدارس النموذجية بحيث يشرف أعضاء هيئة التدريس على المعلمين في أثناء إجرائهم للبحوث التطبيقية داخل مدارسهم.

٤-التوجه نحو إجراء بحوث تربوية تعاونية مشتركة بين منسوبي كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم لتشخيص واقع التعليم بمنطقة تبوك وسبل تطويره.

٥- تقديم أعضاء هيئة التدريس المساعدة للمعلمين من خلال الزيارات الميدانية أو وسائل

التواصل لتحديد أهدافهم، واختيار الموضوعات البحثية التي تلبي احتياجاتهم التدريسية.

٦- إقامة ورش عمل داخل كلية التربية والآداب، تتم فيها دعوة المعلمين لحضورها، وذلك لتوطيد العلاقة مع الباحثين من أعضاء هيئة التدريس لتبادل الأفكار البحثية والموضوعات وتحديد أهم المشكلات البحثية لمنظومة التعليم.

٧-توفير بيئة داعمة لإجراء البحوث التعاونية بين الباحثين والمعلمين تقوم على أساس الوعي نحو أهمية هذه البحوث والمردود الإيجابي لها، بحيث تتضمن وفرة الموارد والاحتياجات.

٨- تكليف أعضاء هيئة التدريس بتقديم دورات تدريبية لكيفية إجراء البحوث، وتُقدم للمعلمين ضمن برنامج التدريب أثناء الخدمة.

٩- إعادة هيكلة نظام العلاوات والترقيات للمعلمين والربط بين ما يقومون به من بحوث وما يحصلون عليه من ترقيات.

١٠- استحداث فئة المعلم الباحث إلى جانب فئات المعلمين كمعلم ممارس- معلم خبير وغيره.

آليات لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك في مجال الجودة وضمان الاعتماد الأكاديمي/ المدرسي:

١- نشر ثقافة الجودة والاعتماد بين جميع العاملين في المؤسسات التعليمية التي تنتمي إلى الجهتين.

٢- توقيع مذكرة تفاهم بين وكالة الجامعة للتطوير والجودة وإدارة الجودة الشاملة في الإدارة العامة للتعليم لدراسة معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي/ المدرسي.

٣- إنشاء وحدة مشتركة للاعتماد بالتعاون بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم، تقوم بالمشاركة بوضع الأهداف للتحسين الذاتي المستمر والارتقاء بالمستوى.

٤- عقد لقاءات وورش عمل لمنسوبي وكالة التطوير والجودة وإدارة الجودة الشاملة للتعريف بالاتجاهات الحديثة في الجودة والاعتماد والتعريف بآليات تطبيقها.

٥- تنظيم هيئة للاعتماد تضم خبراء من الجهتين للبحث في مشكلات المعايير والقبول.

٦- توفير البنية التكنولوجية اللازمة وتوظيفها في جمع البيانات والمعلومات اللازمة للحصول على الاعتماد بالتشارك بين الجهتين.

٧- وضع لجنة مشتركة تضم خبراء تربويين من الجهتين للتقويم المستمر والتحقق من جودة البرامج التعليمية المقدمة في كلية التربية والآداب والمدارس.

٨- الاتفاق بين الجهتين على معايير القبول للمعلمين الجدد، وخريجي الثانوية لضمان جودة المخرجات في الجهتين.

٩- القيام بجولات مستمرة مشتركة للمدارس للتأكد من مدى تقدمها وكفاءة أدائها.

١٠- الدعم التشاركي من قبل الجهتين للبحوث التربوية التي تتناول موضوعات الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي/ المدرسي والاستفادة من نتائجها وتوصياتها.

سادسًا: مراحل تطبيق التصور المقترح

- دراسة الوضع الحالي: يتم هذا الجانب من خلال فرق عمل تضم أفرادًا من الجهتين لدراسة الوضع فيما يتعلق بالبنية التحتية للأنظمة، وتحديد أوجه التعاون، ومسح للواقع، وتحديد أوجه القصور في الأنظمة الإلكترونية والموارد المادية والبشرية، وجمع المعلومات وتصنيفها بهدف تحديد ما هو متاح من فرص ومعوقات تطبيقية.

- التخطيط: بعد دراسة الوضع الراهن أو الحالي لاحتياجات تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، يتم البدء بوضع رؤية التكامل التربوي ورسالته وقيمه وأهدافه، ثم صياغة الأهداف المطلوبة والبرامج التي يمكن تطبيقها وتنفيذها مع تحديد الجهة المسؤولة والجهات المساندة لها، وأخيرًا يمكن وضع المؤشرات الخاصة بالتنفيذ والأداء والتحقق والنتائج التي يمكن الوصول إليها مستقبلًا.

- التهيئة والاستعداد لتفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك: تركز هذه المرحلة على تهيئة القيادات في الجهتين وتنويرها بمزايا التكامل التربوي، وأثره الإيجابي الذي سيعود على العملية التعليمية، ومن ثم العمل على توفير الموارد المادية والكوادر البشرية المدربة للبدء بمشروع التكامل التربوي.

- التنفيذ: تتصف هذه المرحلة بالانتقال إلى مرحلة التطبيق والتنفيذ من خلال تنفيذ كل ما خطط له على الواقع بكلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم والمدارس، مع الحرص على المتابعة الدورية لتحديد أوجه الإيجابيات والإخفاقات في عملية التنفيذ.

- المتابعة والتقويم: تشتمل هذه المرحلة على تحديد الإجراءات الملائمة والوسائل الفعالة لمتابعة

  مستوى التنفيذ لعملية تفعيل التكامل التربوي والأنشطة التابعة له بكل شفافية، مع وجود آليات محاسبة رادعة لكل المقصرين والمتهاونين في التنفيذ والحصول على التغذية الراجعة.

سابعًا: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

متطلبات إدارية:

١- أن تسن وزارة التعليم سياسة تلزم كلًا من كليات التربية وإدارات التعليم بوضع آلية مناسبة لتفعيل التكامل التربوي وتوحيد الجهود بينهما.

٢- العمل على إيجاد إدارة للتكامل التربوي بوزارة التعليم لها هيكل تنظيمي، تكون مهمته متابعة ومراقبة خطط تفعيل التكامل التربوي، وتوحيد الجهود بين كليات التربية وإدارات التعليم.

٣- قدرة القيادات في كلتا الجهتين على دعم التوجه نحو تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.

٤- إنشاء وحدة مشتركة تضم أفرادًا من الجهتين يتم تكليفها من قبل وزارة التعليم في جميع المناطق ويكون من ضمن مهامها:

٥- حصر مشكلات التعليم العام.

٦- حصر الاحتياجات التدريبية للمعلمين في أثناء الخدمة.

٧- إقامة دورات وورش عمل تضم منسوبي كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم، تقوم بالمتابعة الدورية لخطط تفعيل التكامل التربوي بينهما.

٨- تحفيز القيادات في كلتا الجهتين لتحويل هذا التصور المقترح إلى تطبيق فعلي وعملي.

متطلبات مادية وتقنية:

١- تحقيق الفاعلية الاقتصادية للموارد البشرية والمادية، والتأكد من أن هذه الموارد كافية لتحقيق النتائج المتوقعة.

٢- إنشاء وحدة للتكامل التربوي وتأسيس رابط إلكتروني مباشر لها على موقع جامعة تبوك للتواصل الفعال بين الأفراد المعنيين بتفعيل التكامل التربوي والحصول على التغذية الراجعة، بحيث يساعد على تقليل الفجوة المعلوماتية بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، ومن خلالها يتم الوصول أيضًا إلى البحوث التربوية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا.

٣- إنشاء مدارس مجهزة ترتبط بشكل مباشر مع كلية التربية والآداب بجامعة تبوك بحيث تتولى الإشراف عليها.

٤- تحديد جهة التمويل اللازمة لتنفيذ إجراءات تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.

٥- تخصيص جزء من الموارد المادية لتحفيز وتكريم العناصر الأكثر إسهامًا في تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.

٦- توفير شبكات تقنية مشتركة تتيح لمنسوبي كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، تبادل المعرفة والخبرات، وإقامة الدورات التدريبية عن بعد.

ثامنًا: التحديات المحتملة التي من الممكن أن تواجه عملية تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك:

١- انخفاض إدراك وقناعة بعض المشاركين في عملية التفعيل بأهمية تبني ثقافة التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، وانخفاض ثقتهم بدوره الإيجابي الذي سينعكس على العملية التعليمية.

٢- ضعف التنسيق والتخطيط المشترك بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك.

٣- بيروقراطية الإدارات والمركزية في اتخاذ القرارات، وقلة المرونة في الإجراءات الإدارية.

٤- القلق والخوف من الخسائر الاقتصادية التي ستصرف على عمليات التنفيذ، وانخفاض السيولة المادية التي تدعم التكامل التربوي.

٥- محدودية وجود كوادر فنية في الجهتين معنية بتفعيل التكامل التربوي، مدربة جيدًا على عمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم.

٦-ضعف مهارات بعض المشاركين في استخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة.

٧- زيادة الأعباء الإدارية والأكاديمية لدى القيادات وأعضاء هيئة التدريس المشاركين في عمليات التنفيذ من الممكن أن تقف عائقًا أمام تحقيق الهدف المرجو.

تاسعًا: سبل التغلب على هذه التحديات:

١- زيادة نشر ثقافة التكامل التربوي بين مراحل التعليم كافة، والدور الإيجابي له، وزيادة ثقتهم بأهميته للعملية التعليمية.

٢- تكثيف الاجتماعات واللقاءات بين القيادات في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم للتنسيق، وتوحيد الخطط والاستراتيجيات.

٣- تسهيل الإجراءات الإدارية والمرونة في اتخاذ القرارات، وتفعيل موقع الجامعة وإدارة التعليم ووسائل التواصل لسرعة تبادل القرارات.

٤- منح القيادات المزيد من الاستقلالية والإدارة الذاتية مع وضع نظام للمحاسبية.

٥- وضع ميزانية مناسبة وغير مقلقة لدى القائمين على عمليات التخطيط مع مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

٦- زيادة ورش العمل والدورات التدريبية للمشاركين في تفعيل التكامل التربوي، وتدريبهم على عمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم.

٧- تدريب المشاركين في عمليات التنفيذ على استخدام الأجهزة الحديثة التي تساعدهم على الاطلاع والحصول على المعلومات.

٨- تخفيف الأعباء الإدارية والأكاديمية لدى القيادات وأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم المعنيين بعملية تفعيل التكامل التربوي.

عاشرًا: المساهمون في التصور المقترح والمستفيدون منه:

وهم أصحاب المصلحة من تفعيل التكامل التربوي بين كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، والمستفيدون من نتائج هذا التفعيل، وتم تقسيمهم إلى قسمين على النحو الآتي:

- كلية التربية والآداب بجامعة تبوك: ممثلة في قيادات ورؤساء الأقسام الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى أهم محاور العملية التعليمية وهم الطلبة.
- الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك: ممثلة في القيادات التربوية ومشرفي ومشرفات التعليم، بالإضافة إلى المعلمين وطلبة مدارس التعليم العام.

ثالثًا: التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الدراسة توصي:

- تبني كلية التربية والآداب والإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك التصور المقترح، وتهيئة السياسات والإجراءات لتنفيذه.
- تشكيل لجنة للتنسيق بين الطرفين ومنحها الصلاحيات الإدارية لمتابعة عملية التكامل التربوي.
- الاستفادة من نتائج البحوث التربوية التي يقوم بها الباحثون في كلية التربية والآداب في الميدان التعليمي.
- الاستعانة بالخبرات الدولية في مجال التكامل التربوي بين التعليم الجامعي والتعليم العام.
- إتاحة قدر كافي من الحرية والإستقلالية لكلتا الإدارتين في عملية تفعيل التكامل التربوي، ومزيد من الصلاحيات المبنية على قواعد تنظيمية وتشريعية واضحة.

المقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية وتوصياتها، يقترح الباحثان القيام بالدراسات الآتية:

- إجراء دراسة مشابهة للدراسة الحالية على كليات التربية بجامعات سعودية وإدارات تعليم بالمناطق الأخرى بالمملكة العربية السعودية.
- إجراء دراسة مقارنة حول التكامل التربوي بين كليات التربية وإدارات التعليم في المملكة مع بعض الدول المتقدمة.
- إجراء المزيد من الدراسات حول التخطيط، لتحقيق التكامل بين أنواع وأنماط أخرى من التعليم مثل التكامل بين التعليم العالي الحكومي والأهلي، والتكامل بين التعليم الجامعي والتعليم العام.

المراجع

إبراهيم، مصطفى محمود؛ والحمَّار، محمد ماهر (٢٠١٧). تفعيل الشراكة بين كلية التربية جامعة نجران ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*. ٣٩ (١). ٧٣-١٠٠.

أبو الخليل، محمد إبراهيم محمد (٢٠١٠). التنسيق والتكامل بين كليات التربية وأجهزة تخطيط التعليم لتحقيق جودة الأداء وضمان الاعتماد. *مجلة مستقبل التربية العربي١٧* (٦٢).٩-٩٤.

آل الشيخ، حمد محمد (٢٠٢٠). *الربط بين تخصصات الجامعات ووظائف المستقبل وبين المناهج واحتياجات السوق*. جريدة عكاظ. تم الرجوع إليها بتاريخ: ٢٠٢٠/٧/١٩م على الرابط: https://www.okaz.com.sa/news/local/2008327.

بغدادي، منار محمد إسماعيل (٢٠١٢). *تطوير التعليم في ضوء تجارب بعض الدول (ط٢)*. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

الثويني، طارق محمد (٢٠١٧). *الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب الدولية المعاصرة: تصور مقترح*. منشورات مركز البحوث في كلية التربية بجامعة الملك سعود.

الجابر، مريم (٢٠١٥). *دمج وزارتي التعليم العالي والعام خطوة لمخرجات أفضل*. جريدة الرياض. تم الرجوع إليها بتاريخ٢٠٢٠/٣/١٥ م على الرابط: http://www.alriyadh.com/1017880

جامعة القصيم (٢٠١٣). *اللقاء الثالث لعمداء الكليات التربوية بالجامعات السعودية*. كلية التربية بجامعة القصيم.

جامعة الملك خالد (٢٠٢٠). *التسجيل في برامج التدريب الصيفي*. تم الرجوع إليها بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٩م على الرابط: https://www.kku.edu.sa/ar/node/538.

الحبيب، عبد الرحمن (٢٠١٥). *دمج وزارتي التعليم العالي والعام خطوة لمخرجات أفضل*. *جريدة الرياض الإلكترونية*. تم الرجوع إليها بتاريخ: ٢٠٢٠/٤/٧ على الرابط: http://www.alriyadh.com/1017880

الحسيني، سليمان بن سالم (٢٠١٦). *رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تُحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة*. المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي. الخرطوم في ٩-١١ فبراير. م١. ٢٧-٣٨.

الدخيل، عزام بن محمد (٢٠١٥). *تعلمهم: نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي (ط٤)*. الدار العربية للعلوم.

الذبياني، منى سليمان (٢٠١٤). تجارب بعض الدول في إعداد المعلم وتنميته مهنيا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. *دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)*. ٨٥ (٢)، ١٤٠-١٤١.

الروابي، مطلق (٢٠١٧). *كلية التربية بيت الخبرة للتعليم العام*. تم الرجوع إليه بتاريخ: ٢٠٢٠/٣/١٥ على الرابط: https://www.alweeam.com.sa/y2017/451428/.

الريس، ناصر بن سعود (٢٠١٦). الاعتماد الأكاديمي جسر التكامل بين التعليم العام والجامعي (تصور مقترح). *مجلة رسالة التربية وعلم النفس*. (٥٣)، ٤٣-٦٠.

الزاحم، إبراهيم (٢٠١٥). *الملك سلمان رسم سياسة جديدة للتعليم*. *مجلة المعرفة*. تم الرجوع إليه بتاريخ: ٢٠٢٠/٤/٩ متاح على الرابط: &Model=M&http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=432 .ShowAll=On&ID=2407&SubModel=182

الزهراني، عبد الله (٢٠١٦). *دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي جاء في الوقت المناسب*. تم الرجوع إليه بتاريخ: ٢٠٢٠/٤/٩ متاح على الرابط: https://www.alweeam.com.sa/y2016/397027/.

ساك، ريتشارد؛ وجلَون، عمر؛ وزمان، حسام؛ وآخرون (٢٠١٦). *الدروس المستفادة من التجارب الدولية حول دمج وزارتي التعليم والتعليم العالي. "ترجمة: السنوسي، محمد صلاح"*. المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم.

سالم، أميرة خيري علي (٢٠١٥). رؤية مقترحة لدعم العلاقة التكاملية بين مؤسسات إعداد المعلم ومدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية. *مجلة كلية التربية بالزقازيق (دراسات تربوية ونفسية)*، ٨٩، ٢٨٣-٣٤٥.

الصائغ، نجاة محمد (٢٠١٤). الشراكة بين المدارس والجامعات وتطوير الإدارة المدرسية في المملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم التربوية*. ١ (٤). ٣٢-٧٤.

العسيري، خالد بن حسين سعيد (٢٠١٦). *التخطيط للتكامل بين برامج كليات التربية والتعليم العام لتطوير القيادة المدرسية في ضوء سياسات نظم الابتكار الاجتماعي*. المؤتمر السابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) بعنوان: "التكامل التربوي بين التعليم العام والعالي". الرياض في ١-٣ مارس.

عطية، مختار عبد الخالق عبد اللاه (٢٠١٧). نحو آفاق عصرية للتكامل التربوي بين التعليم العام والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح. *مجلة الثقافة والتنمية*. (١١٥). ١-٢٢.

عمارة، سامي فتحي (٢٠١١). الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام وسبل تفعيلها من وجهة نظر أساتذة الكلية والقيادات التعليمية. دراسة تقويمية. *مجلة كلية التربية بجامعة الإسكندرية*. ٢١ (١).٢٢١-٢٩٢.

العمري، صبياء عبد الله (٢٠١٧).*الاعتماد المدرسي*. تم الرجوع إليها بتاريخ: ٢٠٢٠/١/٨ على الرابط: https://makkahnewspaper.com/article/593148.

العنزي، فايز سعد زيد (٢٠١٦). معوقات تحقيق التكامل التربوي بين التعليم العام والتعليم العالي من وجهة نظر القيادات التربوية بمنطقة الحدود الشمالية. *مجلة رسالة التربية وعلم النفس*، ٥٣، ٢٨٦-٣١٠.

الغامدي، عبد الرحمن غرم الله (٢٠١٦). *التكامل التربوي بين التعليم العام والتعليم الجامعي بين الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض وكلية التربية بجامعة الملك سعود في مجال الجودة الشاملة*. المؤتمر السابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) بعنوان: "التكامل التربوي بين التعليم العام والعالي". الرياض في ١-٣ مارس.

الغامدي، عمير بن سفر (٢٠١٢). *التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء معايير المجلس الوطني الأمريكي لاعتماد تعليم المعلمين(NCATE)- تصور مقترح*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. المملكة العربية السعودية.

الغنامي، رسماء سفر (٢٠١٦). *تأهيل المعلم وتطويره في ضوء التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي*. المؤتمر السابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) بعنوان: "التكامل التربوي بين التعليم العام والعالي". الرياض في ١-٣ مارس.

القرشي، سوزان محمد؛ وكركشان، فاتن إبراهيم (٢٠١٨). دراسة استطلاعية على قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي ومدى فعاليته على مخرجات القطاع التعليمي: دراسة ميدانية لاستطلاع آراء العاملين في جامعة الملك عبد العزيز وإدارة التربية والتعليم بمدينة جدة. *المجلة العربية للإدارة*، ٣٨ (٤). ٣-٢٠.

مجلة المعرفة (٢٠١٠). *تجارب ونماذج عالمية في الاعتماد المدرسي. موقع مجلة المعرفة*، تم الرجوع إليه بتاريخ: ٢٠٢٠/٧/٢٢ تم الرجوع إليها بتاريخ: ٢٠٢٠/٧/١٩م على الرابط: http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=373&Model=M&SubModel=138&ID=727&ShowAll=On

مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠١١). *بناء نموذج تنظيمي متكامل للاعتماد المدرسي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج*. منشورات مكتب التربية العربي لدول الخليج.

النوفل، طارق (٢٠١٠). *مذكرة تفاهم بين التربية والتعليم العالي لتحسين مخرجات كليات التربية*. *الوطن*. تم الرجوع إليه بتاريخ: ٢٠٢٠/٣/١٥ على الرابط: https://www.alwatan.com.sa/article/72467

وزارة التعليم (٢٠١٢). *التعليم العالي والتربية والتعليم توائمان مخرجات الجامعات ومتطلبات التعليم العام*. تم الرجوع إليها بتاريخ: ٢٠٢٠/٣/١٥ على الرابط: https://www.moe.gov.sa/ar/news/Pages/2-4-2012.aspx

وزارة التعليم (٢٠١٩). *وزير التعليم يدشن البرنامج التدريبي الصيفي للمعلمين والمعلمات بجامعة تبوك*. تم الرجوع إليها بتاريخ: ٢٠٢٠/١١/١٩م على الرابط: https://www.moe.gov.sa/ar/news/pages/t-124-14.aspx.

ثانيا: المراجع العربية مترجمة

Ibrahim, M. M.; & Al-Hammar, M. M. (2017). Activating the partnership between the College of Education, Najran University and pre-university *education* institutions in light of the experiences of some countries. (1). (73-100.

Abu Al-Khalil, M. I. M. (2010). Coordination and integration between colleges of education and education planning bodies to achieve quality performance and ensure accreditation. *Journal of the Arab Education Future, 17*(62).9-94.

Al-Sheikh, H. M. (2020). *Linking university specializations and future jobs, and between curricula and market needs.* Okaz Newspaper. Retrieved on: 7/19/2020 at the link: https://www.okaz.com.sa/news/local/2008327.

Baghdadi, M. M. I. (2012). *Developing education in the light of the experiences of some countries (2nd ed.).* The Arab Group for Training and Publishing.

Al-Thuwaini, T. M. (2017). *Partnership between the College of Education at King Saud University and public education schools in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of some contemporary international experiences: A suggested scenario.* Publications of the Research Center at the College of Education at King Saud University.

Al-Jaber, M. (2015). *Merging the Ministries of Higher Education and Public Education is a step for better outcomes.* Al-Riyadh Newspaper. Referred to it on March 15, 2020 at the link: http://www.alriyadh.com/1017880

Qassim University (2013). *The third meeting of the deans of educational faculties in Saudi universities.* College of Education, Qassim University.

King Khalid University (2020). *Register for summer training programs*. It was consulted on 7/19/2020 at the link: https://www.kku.edu.sa/ar/node/538.

Habib, A. (2015). *Merging the Ministries of Higher Education and Public Education is a step for better outcomes.* Al-Riyadh Electronic Newspaper. Retrieved on: 7/4/2020 at the link: http://www.alriyadh.com/1017880

Al-Hussaini, S. S. (2016). *Raising the level of quality in higher education programs by achieving the integration of higher education outputs with the requirements of the labor market: A field study that analyzes graduation projects and solicits the opinions of academics and students.* The Sixth Arab International Conference for Quality Assurance of Higher Education. Khartoum on February 9-11. M1. 27-38.

Al-Dakhil, A. M. (2015). *Learning them: A look at the education of the top ten countries in the field of education through their basic education (Ed4).* Arab House of Sciences.

Al-Dhubyani, M. S. (2014). The experiences of some countries in teacher preparation and professional development and the possibility of benefiting from them in the Kingdom of Saudi Arabia. Educational and psychological studies*, Journal of the Faculty of Education in Zagazig)*. *85* (2), 140-141.

Al Rawabi, M. (2017). *College of education, the house of expertise for general education*. Retrieved on: 3/15/2020 at the link: https://www.alweeam.com.sa/y2017/451428./

Al Rayes, N. S. (2016). Academic accreditation is the bridge of integration between public and university education (a proposed conception*). Journal of Education and Psychology Letter.* (53), 43-60.

Zahem, I. (2015). *King Salman has drawn up a new policy for education. Knowledge Magazine.* Retrieved on: 9/4/2020 Available at: http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=432&Model=M&SubModel=182&ID=2407&ShowAll=On.

Al-Zahrani, A. (2016). *Merging the Ministries of Education and Higher Education at the right time.* Retrieved on: 9/4/2020 Available at the link: https://www.alweeam.com.sa/y2016/397027./

Sack, R.; Jalloun, O.; Wazeman, H.; et al (2016). *Lessons learned from international experiences on integrating the Ministries of Education and Higher Education. Translation: Al-Senussi, Mohamed Salah.* Regional Center for Quality and Excellence in Education.

Salem, A. K. A. (2015). A proposed vision to support the integrative relationship between teacher preparation institutions and public education schools in the Arab Republic of Egypt. *Journal of the Faculty of Education in Zagazig* (educational and psychological studies), 89, 283-345.

Al-Sayegh, N. M. (2014). Partnership between schools and universities and the development of school administration in the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of Educational Sciences. 1*(4). 32-74.

Al-Asiri, K. H. S. (2016). *Planning for integration between the programs of the faculties of education and general education to develop school leadership in light of the policies of social innovation systems.* The seventeenth conference of the Saudi Association for Educational and Psychological Sciences (Justin) entitled: "Educational Integration between Public and Higher Education". Riyadh on March 1-3.

Attia, M. A. A. (2017). Towards modern prospects for educational integration between public education and higher education in the Kingdom of Saudi Arabia: A proposed scenario. *Journal of Culture and Development.* (115). 1-22.

Emara, S. F. (2011). Partnership between colleges of education and schools of general education and ways to activate it from the point of view of college professors and educational leaders. Evaluative study. *Journal of the Faculty of Education, Alexandria University. 21*(1).221-292.

Al-Omari, S. A. (2017). *School accreditation.* Retrieved on: 8/1/2020 at the link: https://makkahnewspaper.com/article/593148

.

Al-Anazi, F. S. Z. (2016). Obstacles to achieving educational integration between public education and higher education from the point of view of educational leaders in the northern border region. *Journal of Education and Psychology Message, 53*, 286-310.

Al-Ghamdi, A. G. (2016). *Educational integration between general education and university education between the General Administration of Education in Riyadh and the College of Education at King Saud University in the field of total quality.* The seventeenth conference of the Saudi Association for Educational and Psychological Sciences (Justin) entitled: "Educational Integration between Public and Higher Education". Riyadh on March 1-3.

Al-Ghamdi, U. S. (2012). *Professional development for a faculty member in the faculties of education in Saudi universities in light of the standards of the American National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE) - a proposed scenario. Unpublished doctoral thesis.* Umm Al Qura University. Mecca. Saudi Arabia.

Al-Ghanami, Rasmaa Safar (2016). *Teacher' rehabilitation and development in light of the integration between public education and higher education.* The Seventeenth Conference of the Saudi Association for Educational and Psychological Sciences (Justin), entitled: "Educational Integration between Public and Higher Education". Riyadh on March 1-3.

Al-Qurashi, S. M.; Karkchan, F. I. (2018). An exploratory study on the decision to merge the Ministries of Education and Higher Education and its effectiveness on the outputs of the educational sector: A field study to explore the opinions of employees at King Abdulaziz University and the Department of Education in Jeddah. *The Arab Journal of Management, 38*(4). 3-20.

Knowledge Journal (2010). *International experiences and models in school accreditation. Al Marefh Magazine website*, referenced on: 22/7/2020 Referred to on: 19/7/2020 AD at the link: http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=373&Model=M&SubModel=138&ID=727&ShowAll =On

Arab Bureau of Education for the Gulf States (2011). *Building an integrated organizational model for school accreditation in the member states of the Arab Bureau of Education for the Gulf States.* Publications of the Arab Bureau of Education for the Gulf States.

Al-Nofal, T. (2010). *Memorandum of understanding between Education and higher education to improve the outcomes of faculties of education.* Al-Watan. Retrieved on: 3/15/2020 at the link: https://www.alwatan.com.sa/article/72467

Ministry of Education (2012). *Higher education and education harmonize the outputs of universities and the requirements of public education.* Retrieved on: 15/3/2020 at the link: https://www.moe.gov.sa/ar/news/Pages/2-4-2012.aspx

Ministry of Education (2019). *The Minister of Education inaugurates the summer training program for male and female teachers at the University of Tabuk.* Referred to on: 11/19/2020 at the link: https://www.moe.gov.sa/ar/news/pages/t-124-14.aspx.

Cain, T. (2019). School-university links for evidence-informed practice. *Journals/ Education Sciences*, 9(2), 1-14.

Educational Advisory Committee (2012). *Towards more Evidence- Based Education*. Educational Advisory Committee.

Fwu, B. & Huai, H. (2012). Bridging the gap between and beyond school science through collaboration: Promoting science teachers' professional development through diversity and equal partnership .*The Asia-Pacific Education Research*, 21(3), 473-464.

Johnson, L. & Rakestraw, J. (2013) Winthrop university – school partnership network. *The Renaissance Group*. 2(1), 111-120.

Kilic, H. & Tunc, Z. (2017). University-School collaboration as a tool for promoting pre-service mathematics teachers' professional skills. *International Journal of Research in Education and Science*, 3(2), 383- 394.

Marjan, V.; Brok, P.; Bergen, T.; et al. (2013). Teacher research in Dutch professional development schools: perceptions of the actual and preferred situation in terms of the context. Process and outcome of research. *European Journal of Teacher Education,* 36(1), 1-21.

Miller, J. (2010). Perception of university faculty, administrators and staff engaged in the shared governance of university-school district partnerships. *Unpublished PhD Dissertation*. Seattle University. Seattle. USA .

Qiang, W. & Hong, Z. (2012). *The practical probe into the collaborative action research between universities and secondary school EFL teachers: Research in action-development in research*. Shanghai Educational Press.

Sim, C. (2011). Sustaining productive collaboration between faculties and schools. *Australian Journal of Teacher Education*, 35(5), 17-28.

The Australian Research Institute in Education for Sustainability (ARIES) (2012). *Whole-school approaches to sustainability an international review of whole-school sustainability programs*. Department of the Environment and Heritage.

Wegner, C.; Janzen, N.; Zehne, C. (2015). A field study examining success factors of university-school collaboration. *European Journal of Science and Mathematics Education*, 3(3), 219- 232.

Yonglian, Y. (2014). Understanding resistance to change in different national context: A comparative study between china and Norway, *Unpublished Master Thesi*s. University of Stavanger, Norway.

Zhao, S.; Geffen, L.; Angehrn, A.; et al. (2011). *Change process and resistance to change in business organizations in china.* Oxford University Press.